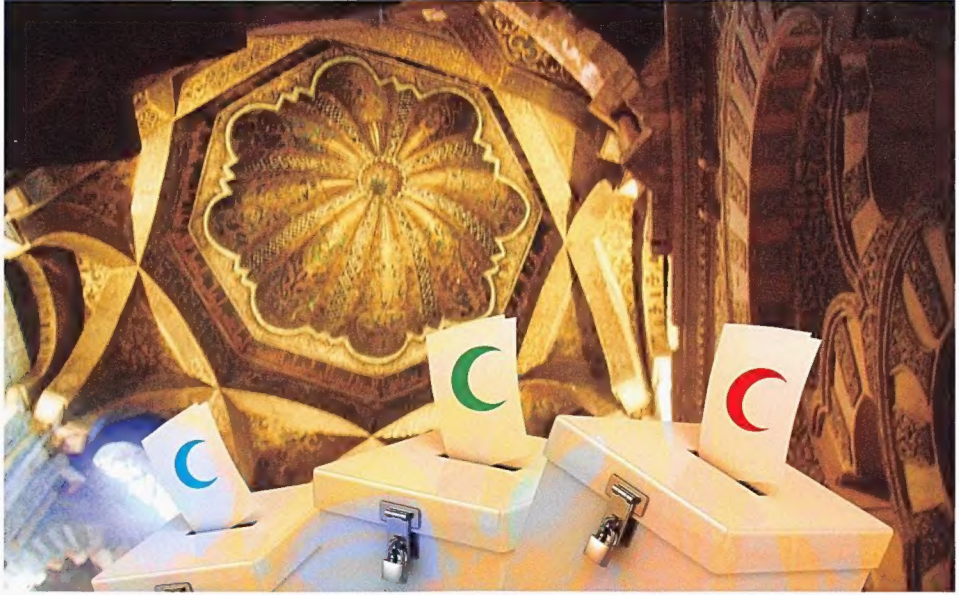


— مجموعة مؤلفين —

الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي

اتجاهات وتجارب



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



المحتويات

المساهمون	7
مقدمة	13

القسم الأول

اتجاهات الإصلاح والديمقراطية والسياسة

الفصل الأول: فكر النهضة والثورات العربية.....	كمال عبد اللطيف 27
---	--------------------

الفصل الثاني: الإسلاميون في طور تحوّل:

من الديمقراطية الأداتية إلى الديمقراطية الفلسفية

(حالة حزب العدالة والتنمية المغربي).....	امحمد جبرون 47
--	----------------

الفصل الثالث: صعود إسلامي أم فشل علماني؟

محاولة لفهم نتائج الانتخابات المصرية

بعد ثورة 25 يناير	مروة فكري 77
-------------------------	--------------

الفصل الرابع: التيارات السلفية في مصر

تفاعلات الدين والأيدولوجيا والسياسة.....	خليل العناني 125
--	------------------

الفصل الخامس: الوسطية الإسلامية

وفقه الدولة: قراءة نقدية	معتز الخطيب 163
--------------------------------	-----------------

الفصل السادس: القوى الإسلامية والتحالفات المُبرّمة

قبل الربيع العربي وبعده: محاولة للفهم.....	رشيد مقتدر 215
--	----------------

الفصل السابع: محمد مهدي شمس الدين

ونقد ولاية الفقيه.....	فرح كوثراني 277
------------------------	-----------------

القسم الثاني تجارب في الحكم

الفصل الثامن: الحكم «الإسلامي» من دون إسلاميين
جدلية الدولة والحركة

في التجربة السودانية عبد الوهاب الأفندي 301

الفصل التاسع: تجربة الإسلاميين السودانيين في الحكم
تطبيق الشريعة في فضاء متعدد

ثقافيًا ودينيًا وإثنيًا شمس الدين الأمين ضوالبيت 339

الفصل العاشر: الأداء السياسي للتيارات الإسلامية في مصر

منذ ثورة 25 يناير محمد السيد سليم 403

الفصل الحادي عشر: الإسلاميون في تونس

وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة

قراءة في تجربة حركة النهضة أنور الجمعاوي 463

الفصل الثاني عشر: الإسلاميون في تونس وقضايا المرأة

بين مطرقة النص وسندان الواقع حمادي ذويب 523

الفصل الثالث عشر: تجربة مشاركة «حزب الله» السياسية في لبنان

بين «ولاية الفقيه»

و«ولاية الأمة على نفسها» طلال عتريسي 553

الفصل الرابع عشر: «حزب الله»:

مشروع قراءة سوسيو - تاريخية سعود المولى 585

الفصل الخامس عشر: تاريخ الإسلاميين

وتجربة حكمهم في العراق رشيد الخيَّون 633

فهرس عام 691

الفصل الرابع عشر

«حزب الله»: مشروع قراءة سوسيو - تاريخية(*)

سعود المولى

مقدمة: حزب الله حالة لبنانية شيعية خاصة

لا بد من القول بداية إن حزب الله هو الابن الشرعي لحالتين اثنتين لا يمكن لأي باحث تجاهلهما أو القفز فوق أهميتهما التاريخية الحاسمة:

الأولى، النظام السياسي الطائفي اللبناني وما ولّده من صنوف الغبن والحرمان والتهميش للمسلمين عمومًا وللمسلمين الشيعة تحديدًا، وما أوجده من معادلات الغلبة في الداخل (نظام الإمارة ثم القائمقاميتين ثم المتصرفية ولم يكن للشيعة فيهم أي دور، ثم دولة لبنان الكبير فدولة الاستقلال بقيادة المارونية السياسية، وكان فيها الشيعة على هامش القرار والمشاركة الفعلية)، والاستقواء بالخارج (نظام الحماية والامتيازات الأجنبية أيام الدولة العثمانية واستفادة كل الطوائف منه، باستثناء الشيعة، ثم نظام العلاقة بالخارج أيام الانتداب الفرنسي ثم الاستقلال وكان الشيعة

(*) هذا البحث مستل وملخص من دراسة أطول.

خارجه أيضًا)، وما خلفه ذلك من توازنات داخلية - خارجية تمفصلت حول معادلتَي الحرمان والمشاركة الإسلامية من جهة، وعقدة الخوف المسيحي على المصير من جهة أخرى، ما قاد إلى الحرب الأهلية بين عامي 1975 و1990^(١).

الثانية، الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين (1917 - 1948) والعدوان الإسرائيلي اليومي على أرض وشعب لبنان (منذ عام 1948 وحتى عدوان تموز/يوليو 2006، مرورًا بالعدوان على مطار بيروت في 18 كانون الأول/ديسمبر 1968، والعديد من الاجتياحات والغزوات والاحتلالات تفاوتت حجمًا وزمنًا: 1972 و1978 و1982 و1993 و1996 و1998 و2006... إلخ)، ووقع عبؤها الوحيد على الشيعة، وما ولده ذلك أيضًا من ممانعة ومقاومة كان الجنوب أرضها وميدانها طوال القرن العشرين، خصوصًا منذ دخول قوات الثورة الفلسطينية وسيطرتها على الجنوب (في عام 1970)، ثم تشكيل أفواج المقاومة اللبنانية (أمل) 1974 - 1975.

من هاتين الحالتين التأسيسيتين للحراك الشيعي على مدى النصف الثاني من القرن العشرين، تولدت سياقات متعددة ساهمت في رسم مسار «حزب الله» وبلورة صورته وتحديد خطوط مسيرته:

- سياق الثورة والمقاومة والممانعة في الوطن العربي ونموذجه الثورة الفلسطينية.

- سياق الأهواء القومية والأممية التي استبدت بالمسلمين اللبنانيين ردًا

(١) في شأن النظام الطائفي اللبناني والتيارات السياسية الطائفية في لبنان، يرجى العودة إلى المراجع الآتية: وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (بيروت: مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، 1986)؛ كمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة: الكيان اللبناني بين التصور والواقع، ترجمة عفيف الرزاز، ط. 4 (بيروت: دار نوفل، 2007)؛ باسم الجسر، الصراعات اللبنانية والوفاق (1920-1975) (بيروت: دار النهار، 1981)، وزين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان (بيروت: دار النهار، 1977).

على ما رأوه ظلمًا في تشكيل الكيان اللبناني واندراج الشيعة في هذا الصراع على الهوية بين اللبنانية والعروبة⁽²⁾.

- سياق الفقه السياسي الشيعي العام (منذ زمن غيبة الإمام المهدي) وأعلامه المعاصرين الكبار وتياراته وأجنحته وصولاً إلى الصراع بين فقه الإصلاح (وأعلامه الكبار مثل النائيني والبروجردى والخوئي ومحسن الحكيم وموسى الصدر ومحمد مهدي شمس الدين) وفقه ولاية الفقيه (الذي أسس له الإمام الخميني وتأسس عليه حزب الله)⁽³⁾.

- سياق النموذج الحزبي الشيعي (حزب الدعوة في العراق وامتداداته اللبنانية) وهو نموذج مستمد من تجارب الإخوان المسلمين ومن حزب التحرير تحديدًا إنما بخصوصية شيعية⁽⁴⁾.

- سياق النموذج الثوري (الانقلابي) الإيراني، من خلال نظرية الإمام الخميني في ولاية الفقيه المطلقة ودورها في تشكيل الحزب بواسطة الحرس الثوري.

لا يمكن إعطاء صورة واضحة عن حقيقة «حزب الله» من دون الأخذ بالاعتبار العاملين الأساسيين المذكورين والسياقات الفرعية مجتمعة متداخلة متكاملة، إذ من دون ذلك تبقى النظرة مجتزأة والمعالجة غير مكتملة. ونحن سنحاول شرح هذه العوامل والسياقات من دون تسلسل أو تمرحل وإنما في إطار رؤية أشمل تنطلق من الموقف الإسلامي والوطني في لبنان كما جسده

(2) لقراءة تفصيلية عن هذه المرحلة وسياقاتها انظر: سعود المولى، «الفكر الديني لبنانيًا، مدخل إلى تاريخ الذمّيات وتطورها»، في: سعود المولى، ممارسة الوحدة في التنوع (بيروت: جامعة القديس يوسف، كلية العلوم الدينية، 2010)، ص 81-108.

(3) انظر خصوصًا: وجيه كوثراني، بين فقه الإصلاح الشيعي وولاية الفقيه: الدولة والمواطن (بيروت: دار النهار، 2006).

(4) لقراءة تفصيلية في شأن حزب الدعوة في العراق ولبنان انظر دراستي: «رفاق النجف الثوريون»، ورقة قدمت إلى: مؤتمر مكانة النجف الفكرية والعلمية والدينية، معهد العالم العربي، باريس - فرنسا، 21-22 آذار/مارس 2013.

تراث الإمامين موسى الصدر ومحمد مهدي شمس الدين، لإبراز كيفية تشكيل «حزب الله» لحالة قطيعة وليس لحالة استمرارية مع هذا التراث، وتأسيسه لحالة بديلة هي حالة هجين لا تستقيم صورته من دون ارتباط مطلق بالخارج (إيران) عقائديًا وماديًا.

أولاً: الإمام السيد موسى الصدر في لبنان

كان لمجيء الإمام موسى الصدر إلى لبنان⁽⁵⁾، أعظم الأثر في إعادة تكوين الطائفة الشيعية وفق رؤية بعيدة عن التقليد الشيعي وعن العلمانية الحزبية في آن معًا.

قبل مجيء الإمام الصدر، لم يكن للعلماء دور يذكر، حيث أفسحوا المجال لتفرد الزعامات التقليدية في الساحة السياسية، وقد اكتفوا بتقديم الوعظ والإرشاد والمواعظ التي تبعد الشباب عن كل حركة سياسية أو ثورة تستوجب عقاب الدولة، وتورطهم فيما تورطوا به أيام حكم الجزائر مغامرات ومجازفات، كادت في نهايتها، أن تبيدهم وتستأصلهم، قتلاً وجوعاً وتشريدًا⁽⁶⁾.

وفي الفترة التي جاء فيها الإمام الصدر «شهدت إقبالاً على طلب العلم في النجف من أبناء العلماء وأحفادهم حفاظاً على التراث ومن أبناء الفلاحين بحثاً

(5) ولد الإمام موسى الصدر في 15 آذار/ مارس 1928 في مدينة قم الإيرانية، لكنه يتحدث من عائلة دينية لبنانية (شرف الدين) تمتد بجذورها إلى قرية شحور (من قرى قضاء صور في جنوب لبنان) التي هربت منها بعد مجازر أحمد باشا الجزار خلال أعوام 1762 - 1783... تلقى دروسه الابتدائية والثانوية إلى جانب الدراسة الدينية في كلية قم للفقهاء، تابع دراسته الجامعية في كلية الحقوق في جامعة طهران. انتقل إلى العراق بعد وفاة والده في عام 1954 وبقي في النجف الأشرف أربعة أعوام يدرس على المراجع الكبار السيد محسن الحكيم والسيد الخوئي والشيخ محمد رضا آل ياسين. زار لبنان أول مرة في عام 1955 فتعرف إلى عائلته في بلدتي شحور ومعركة بجنوب لبنان... وبعد وفاة السيد عبد الحسين شرف الدين، قدم الإمام الصدر في عام 1959 إلى لبنان وأقام في مدينة صور التي انطلق منها للعمل.. في شأن السيد موسى الصدر وتاريخ العائلة، راجع: سعود المولى، العدل في العيش المشترك (بيروت: جامعة القديس يوسف، معهد الدراسات الإسلامية المسيحية، 2003)، ص 228.

(6) علي الزين، للبحث عن تاريخنا (بيروت: [د. ن.]، 1973)، ص 30.

عن تحقيق الذات دينيًا ودينيًا⁽⁷⁾، كان لهذا الإقبال على العلوم الدينية الأثر الكبير في أوضاع الطائفة الشيعية خصوصًا، ولبنان عمومًا، بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران التي أعادت الاعتبار لمكانة وموقع رجل الدين في الحياة العامة. إن غياب علماء الدين عن الحياة السياسية اللبنانية بشكل عام والشيعية بشكل خاص فسح في المجال أمام تفرد الزعامات الشيعية في العمل السياسي قبل أن تأتي الأحزاب العلمانية وتتقاسمه معهم في بداية الأمر ثم تمارس عليهم شبه إقصاء في مرحلة لاحقة. وكان على الإمام الصدر أن يشق طريقه بين هذين الفريقين، طريق ينأى به عن الزعامات الشيعية التقليدية وعن الأحزاب السياسية على حد سواء.

كانت هذه العوامل من أبرز الأسباب التي أدت دورًا في إيجاد المناخات الملائمة لحراك سياسي شيعي، وإلى نهضة مدنية وعملية تسييس كبيرتين. لكن مجيء الإمام الصدر كان من أكثر العوامل وأهمها في تسييس الطائفة الشيعية وتوحيدها باعتبارها طائفة وجماعة سياسية لنيل حقوقها ورفع الحرمان والغبن اللاحقين بها⁽⁸⁾.

ثانيًا: السيد موسى الصدر في إطار الفقه السياسي الشيعي المعاصر

حمل السيد موسى الصدر منذ عا د إلى لبنان تراث السيد عبد الحسين شرف الدين⁽⁹⁾، وتمايز في ذلك عن أقرانه ورفاقه الذين أسسوا «حزب الدعوة»

(7) هاني فحص، الشيعة والدولة في لبنان: ملاحم في الرؤية والذاكرة (بيروت: دار الأندلس، 1996)، ص 53.

(8) في شأن الحركة الشيعية، انظر: محمد مهدي شمس الدين، الوصايا (بيروت: دار النهار، 2002).

(9) أي التراث الوطني اللبناني المستند إلى عروبة حضارية لا لبس فيها ولا غبار عليها... فالسيد موسى الصدر هو من أسرة المرجع السيد عبد الحسين شرف الدين (1873-1957) الذي اشتهر لبنانيًا وعربيًا بمواقفه الوطنية الداخلية من جهة وبموقفه من الوحدة الإسلامية والعروبة الثقافية ثانيًا خصوصًا لجهة توكيده عروبة شيعة لبنان والعراق والخليج، وتميّز التشيع العربي بانتماه إلى الوطن العربي من حيث أنساب القبائل والعشائر الشيعية، كما من حيث كفاح الشيعة العرب إلى جانب مواطنهم =

في النجف الأشرف (بين عامي 1957 و 1959 وهو تاريخ وفاة شرف الدين وعودة الصدر إلى لبنان)⁽¹⁰⁾..

من المعروف أن والده السيد صدر الدين الصدر قاد حركة دينية إصلاحية تقدمية وارتبط اسمه بالنهضة الأدبية والثقافية للنجف والعراق ومن ثم إيران التي هاجر إليها وتزوج فيها وارتبط خلالها بأبرز أركان التيار التجديدي الإصلاحي في الحوزات الشيعية وقادة الإصلاحية الدستورية في التاريخ الشيعي⁽¹¹⁾. وإلى هذا التراث يتسبب السيد موسى الصدر... وعاد موسى الصدر إلى قم (بعد دراسته الحقوق والاقتصاد في جامعة طهران العلمانية) أستاذًا محاضرًا في الفقه والمنطق، ومؤسسًا لأهم وأكبر مجلة إسلامية شيعية تنويرية إصلاحية مكتب إسلام⁽¹²⁾ بدعم وتوجيه من آية الله شريعتمداري⁽¹³⁾. وكانت رئاسة الحوزة

= وإخوانهم ضد الاستعمار الخارجي، كما تشير إلى ذلك خصوصًا مواجهة البريطانيين في عام 1915، ثم ثورة النجف الأشرف في عام 1920، ثم انضمام شيعية لبنان إلى الثورة السورية الكبرى 1925. والمعروف عن السيد شرف الدين أنه وقف بقوة إلى جانب الثورة العربية الكبرى، وكان من المنادين بالوحدة السورية تحت راية الملك فيصل. وكان من المعارضين للوجود الفرنسي فكان له دور بارز في مؤتمر وادي الحجير (في عام 1920) بالحض على مقاومة الوجود الفرنسي في بلاد الشام. حكم عليه الفرنسيون بالإعدام غيابيًا وأحرقوا داره ومكتبته النفيسة، فاضطر إلى الهرب خارج لبنان. فسكن دمشق فترة من الزمن، وبعدها ذهب إلى مصر، ومنها إلى فلسطين وأقام في قرية تسمى (علماء) قرب الحدود مع جنوب لبنان... وهو الذي استدعى السيد موسى الصدر للقدوم إلى لبنان ومواصلة دوره على المستويين اللبناني والعربي.

(10) بحسب معظم من أرخوا للإمام الصدر ونشاطه فإنه كان يتردد على لبنان في الأعوام (1955 - 1959) قبل قراره بالانتقال النهائي والاستقرار في صور يطلب من السيد شرف الدين.. وكان موسى الصدر قد عاد عند وفاة شرف الدين ثم غادر إلى النجف ليعود نهائيًا في عام 1959.

(11) عن هؤلاء المراجع، انظر دراسة سعود المولى: «رفاق النجف الثوريون»، ورقة قدمت إلى: مؤتمر مكانة النجف الفكرية والعلمية والدينية؛ وعن الفقه السياسي الشيعي عمومًا وأعلام الفقهاء المجددين عند الشيعة خصوصًا، انظر: الإمام والإمامة عند الشيعة، تحقيق يوسف أيّش (بيروت: دار الحمراء، 2003)؛ محسن كديور، نظريات الحكم في الفقه الشيعي: بحوث في الإمامة وولاية الفقيه (بيروت: دار الجديد، 2000)؛ أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي: من الشورى إلى ولاية الفقيه (بيروت: دار الجديد، 1998)، وتوفيق السيف، ضد الاستبداد: الفقه السياسي الشيعي في عصر الغيبة: قراءة في رسالة تنبيه الأمة وتنزيه الملة لشيخ الإسلام الميرزا محمد حسين الغروي الثاني (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1999).

(12) هاشمي رفسنجاني، حياتي (بيروت: دار الساقي، 2005)، ص 32-33

(13) محمد كاظم الحسيني الشريعتمداري (1905 - 1986): مرجع ديني شيعي إيراني =

الدينية في قم معقودة للمجدد الكبير السيد البروجردي⁽¹⁴⁾ الذي لم يكن الإمام الخميني من أنصاره ومؤيديه بعكس الإمام محسن الحكيم⁽¹⁵⁾ والإمامين الصدر

= كانت له أدوار دينية وسياسية كبيرة في إيران والعراق، كان من أهم إنجازاته السياسية في زمن الشاه رضا بهلوي إنقاذ الخميني من الإعدام. بعد قيام الثورة ورجوع الخميني وطرحة ولاية الفقيه عارضه في ذلك السيد شريعتمداري فاتهمه الخميني بالتآمر على الثورة وفرض عليه الإقامة الجبرية في منزله ومنعه من التدريس في الحوزة، وتعرض أتباعه للقتل والتكيل وتعرض هو للضرب والإهانة على يد الحرس الشوري وتم إحراق مكتبته وبعد تعرضه للمرض تم منع إسعافه وعلاجه فتوفي في بيته.. حاول السيد رضا الصدر (شقيق السيد موسى) تنظيم جنازة له في قم فمنع واعتقل وسُجن. وعن ذلك يقول الشيخ حسين منتظري في مذكراته: «لقد نسبوا إليه أعمالاً واتهامات ما أنزل الله بها من سلطان ومنها اختلقوا قصة كاذبة تقول إن السيد شريعتمداري بالتعاون مع صادق قطب زاده (وزير الخارجية حينئذ) أراد اغتيال الإمام بزرع قنبلة في مقر إقامته في جماران وبعدما ألقى القبض على قطب زاده طلب منه السيد أحمد الخميني أن يعترف بهذه الأكاذيب في التلفزيون ويقول إن السيد شريعتمداري كان له يد في هذه المؤامرة ووعده أن يعفى عنه ويطلق سراحه لكنه بعدما ظهر في التلفزيون وتكلم، أعدم مباشرة! وفي الليل جيء بجنازة السيد شريعتمداري إلى مدينة قم وطلب حاج آقا السيد رضا الصدر منهم أن يعمل بوصية المرحوم ويصلي عليه ولكنهم منعوه!! وقد كتب السيد الصدر وجيزة محترمة ومؤدية جداً لا يهين فيها أحداً يشرح فيها ما جرى على السيد شريعتمداري وكيفية اعتقاله (أي السيد الصدر)!! وسبقي هذه الوجيزة في التاريخ وتسبب براءة الناس منكم وسوف يقولون بأن السيد الخميني منع الصدر أن يصلي على جنازة المرجع «السيد شريعتمداري»!!». (انتهى كلام منتظري).

(14) هو السيد حسين بن السيد علي الطباطبائي البروجردي نسبة إلى بلده (بروجرد) في إيران (1875 - 1961)، أصبح الزعيم الديني في بلده (بروجرد) والمنطقة المحيطة بها. وأسس فيها حوزة علمية قبل أن ينتقل إلى قم في عام 1944م بطلب من علمائها، ليرتفع الحوزة العلمية هناك، فبث فيها روح الحركة والنشاط، وأحدث نهضة علمية وفكرية عظيمة، إليها يعود الفضل في التطورات الدينية والاجتماعية والسياسية في إيران خلال القرن العشرين. صنف أكثر من عشرين كتاباً علمياً في الفقه والأصول والحديث وعلم الرجال. حينما قررت حكومة الشاه استبدال الخط العربي والحروف العربية بالخط اللاتيني في الكتابة، كما صنع كمال أتانورك في تركيا، اتخذ الإمام البروجردي موقفاً مضاداً حال دون ذلك... يلفت في سيرة الإمام البروجردي وفي أفكاره، الاهتمام الكبير بوحدة الأمة، والحماسة البالغة للتقارب بين أتباع المذاهب الإسلامية، والتأكيد على تجاوز الخلافات والصراعات الطائفية. ونقرأ في سيرة حياته مواقف جريئة في نقد حالات من الغلو والتشدد المذهبي لاحظها في مجتمعه فلم يسكت عليها، ولم يذاهنها، بل صعد بالحق منكرًا لها داعيًا إلى نبذها. وشجع السيد البروجردي المبادرة الطيبة التي قام بها الشيخ محمد تقي القمي بذهابه إلى مصر والانفتاح على علماء الأزهر، وطرحة تأسيس دار للتقريب بين المذاهب الإسلامية. وكان يبعث معه رسائل وهدايا من كتب الشيعة لعلماء الأزهر مثل الشيخ عبد المجيد سليم والشيخ محمود شلتوت، كما تلقى رسائل منهم. وكان من نتائج ذلك التواصل والحوار العلمي صدور فتوى شيخ جامع الأزهر الشيخ محمود شلتوت بجواز التعبد بمذهب أهل البيت وأنه أحد المذاهب الإسلامية.

(15) السيد محسن الطباطبائي الحكيم (1889 - 1970): هو مرجع شيعي عراقي ولد في مدينة

النجف، ويتنسب إلى أسرة الحكيم التي ترجع جذورها إلى جبل عامل في جنوب لبنان، وكان جده =

وشمس الدين الذين كانوا من أنصار البروجردي. وفي ذلك يكتب الشيخ هاشمي رفسنجاني صراحة أنه «حدثت بعض المشكلات بين السيد الخميني وآية الله البروجردي... قامت منافسة بين نشرتنا مكتب تشيع وبين نشرة مكتب إسلام التي كان يديرها متقدمون علينا حوزيًا ومن أنصار شريعتمداري... لو أن الإمام الخميني في عصر السيد البروجردي تدخل في الصراعات السياسية لما نجح، لعدم الانسجام بينهما... في عصر البروجردي كانت الأكثرية المطلقة من الطلبة تابعة له... وكان هو المرجع المطلق في باكستان وأفغانستان والعراق والخليج.. وأسس دار التقريب بين المذاهب ومركز هامبورغ الإسلامي»⁽¹⁶⁾.

انتقل السيد موسى الصدر إلى النجف بعد وفاة والده (في عام 1953) حيث لمع نجمه خلال فترة وجوده هناك (حتى عام 1959)، أي في فترة توهج وسطوع نجم مرجعية السيد محسن الحكيم الذي احتضن الإمامين موسى الصدر ومحمد باقر الصدر، كما احتضن علمًا آخر من جيلهما هو محمد مهدي شمس الدين...⁽¹⁷⁾.

إن انتماء الصدر إلى التيار الإصلاحي المجدد في إيران والعراق، ورفقته وزمالاته لرموز الحركة الإسلامية الإيرانية المدنية (حركة تحرير إيران)⁽¹⁸⁾، وصلته أيضًا بالمرجع الكبير المعتدل والليبرالي آية الله كاظم شريعتمداري، كل

= مهدي الحكيم من مدرسي علم الأخلاق المعروفين في زمانه. قاتل إلى جانب السيد محمد الحبيبي (وكان سكرتيره الخاص) ضد الإنكليز في عام 1915، ثم في ثورة النجف الكبرى في عام 1920. تستم المرجعية العامة للشيعة بعد وفاة حسين البروجردي، وأخذ بوضع نظام إداري للحوزة، وشرع ببناء المدارس وإرسال المبلغين إلى نقاط العراق المختلفة. وبهذا العمل ازداد عدد الطلاب في الحوزات كلها، كما أرسل السيد موسى الصدر ومن بعده السيد محمد حسين فضل الله والشيخ محمد مهدي شمس الدين إلى لبنان... أشرف على كثير من المجلات الإسلامية التي كانت تصدر في ذلك الوقت، مثل مجلة الأضواء ورسالة الإسلام والنجف وغيرها، والتي كان لها دور كبير في نهضة النجف والعراق عمومًا.. توفي بعمر يناهز 81 سنة واستغرق تشييعه من بغداد إلى النجف الأشرف مدة يومين بموكب مهيب، حضره مئات الآلاف...

(16) رفسنجاني، ص 36، 38، وص 39

(17) من أحاديث خاصة مع المرحوم الشيخ محمد مهدي شمس الدين.

(18) وهي حركة دينية - سياسية إصلاحية كبرى كانت استمرارًا وتطويرًا لحركة الرئيس محمد

مصدق وتيارها المسمى الجبهة الوطنية بعد عام 1960.

ذلك جعله يفترق ومنذ البداية عن أترابه الذين شاركوا لاحقاً في تأسيس حزب الدعوة.

ثالثاً: حزب الدعوة الشيعي العراقي

كانت الأجواء العربية الملتهبة حافزاً للطلبة والعلماء في النجف وكربلاء وبغداد وسامراء إلى البحث عن أطر مناسبة للتحرك الإسلامي الجاد يلبي احتياجات الشيعة العراقيين من جهة (وهم كانوا قد حرموا أي مشاركة في الحكم على الرغم من ثوراتهم التاريخية ضد الاحتلال البريطاني)، ويواجه الاتجاهات الحديثة التي كانت تغزو بسرعة عقول الشباب وقلوبهم بمواجهة الملكية والاستعمار (المقصود الاتجاهات الليبرالية والقومية واليسارية والشيوعية منها تحديداً). وإلى تأثير هذه الحركة الثقافية في النجف، وتأثير حركة مصدق في إيران التي أسقطتها الاستخبارات الأميركية، جاءت تجارب لبنان (ثورة 1958)⁽¹⁹⁾، والجزائر (انطلاق ثورة التحرير الوطني)، وفلسطين (حركة فتح) لتضيف وعياً كبيراً إلى تحرك شباب الحوزات والطلبة والعلماء في النجف. وبدأ بوضوح شدة تأثير النجفيين بالتجربة الإيرانية الوطنية الدستورية، كما بالتجربة الجزائرية والتجربة الفلسطينية الوليدة، وهما تجربتان وطنيتان صافيتان تشكلتا من رحم الاعتماد على الذات الوطنية. وعُرف عن موسى الصدر في تلك المرحلة تأثيره الكبير بفرائز فانون وعلي شريعتي وبثوار الجزائر وحركة فتح، بقدر تأثيره بالدراسة الحوزوية (وأساتذته فيها)، وبالتجربة الإيرانية الوطنية - الإسلامية.

في مثل هذه الأجواء ولدت فكرة تشكيل حزب إسلامي شيعي في العراق أسوة بالإخوان المسلمين وحزب التحرير ومنظمة فدائيان إسلام الإيرانية

(19) بعد قيام الوحدة السورية - المصرية (في عام 1958) اندلعت ثورة شعبية في لبنان ضد حكم الرئيس كميل شمعون الذي كان يبنّي سياسة لبنان الخارجية على المشاركة في حلف بغداد من جهة، وطلب الحماية الغربية من جهة أخرى، وانتهت الثورة سريعاً باتفاقية لا غالب ولا مغلوب وبانتخاب الجنرال فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية وهو الذي افتتح سياسة التنمية وبناء الدولة الحديثة معتمداً على الاستقرار الداخلي وعلى التوازن العربي.

(وقائدها نواب صفوي المتأثر بحسن البناء). ورأى الداعون إلى هذا العمل ضرورة النهوض بأعباء المرحلة، وفي مقدمها طرح الإسلام علاجاً للأزمات الاجتماعية السياسية في مقابل التيارات الفكرية الأخرى التي كانت تستقطب شباب العراق، ومواجهة هذه التيارات بالأسلوب الحركي التنظيمي نفسه الهادف إلى إيجاد وسائل للوصول إلى قطاعات في المجتمع كان يصعب الوصول إليها من خلال العلماء والطلبة الحوزويين في ذلك الوقت (مثل قطاعات الموظفين الحكوميين والطلبة الجامعيين في المدن الكبرى وأصحاب المهن الحرة وضباط الجيش وجنوده). لكن التوجهات الفكرية والتنظيمية الأساس للحزب الجديد جرى صوغها استناداً إلى كتابات الباكستاني أبو الأعلى المودودي والمصري سيد قطب والفلسطيني تقي الدين النبهاني. وكان السيد الشهيد محمد باقر الصدر (كما غيره) متأثراً بكتاباتهم إلى حد كبير، وهذه حقيقة أكدها لي مراراً الإمام شمس الدين⁽²⁰⁾.

رابعاً: حزب الدعوة بين العراق ولبنان

حين قرر السيد موسى الصدر الرجوع إلى لبنان كانت قد نضجت في رأسه واختمرت فكرة العمل الذي كان ينوي القيام به. وأخبرنا الإمام شمس الدين أن الفكرة نضجت بالتشاور مع السيد محسن الحكيم الذي أعطى الإمام الصدر وكالة عامة وتفويضاً كاملاً... ولم تمض أشهر على عودة موسى الصدر إلى لبنان (في عام 1959) حتى اندلعت الانشقاقات والصراعات داخل حزب الدعوة، الأمر الذي أدى إلى طلب السيد محسن الحكيم من أبنائه والمخلصين له الانسحاب من الحزب. فانسحب السيد مهدي الحكيم، ثم السيد محمد باقر الحكيم (إثر عودته من بنت جيبيل في لبنان ولقاءاته مع السيد موسى الصدر، والسيد محمد باقر الحكيم (ابن شقيقة النائب في البرلمان اللبناني، علي بزي، وكان يحضر مجالسه في لبنان، وبالتالي فهو ابن خالة السيد فضل الله)، ثم الشيخ محمد مهدي شمس الدين، وتبعهم آخرون. وما زالت هذه الوقائع في

(20) أحاديث خاصة مع المرحوم الشيخ محمد مهدي شمس الدين. وانظر دراستي: «رفاق

النجف الثوريون».

أساس السجلات والخلافات داخل حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وما بينهما إلى يومنا هذا. المهم هنا تسجيل الفريدة والتميز للسيد موسى الصدر منذ مرحلة مبكرة، ووعيه لظروف الشيعة وأوضاعهم ولحاجات التنظيم والاستنهاض التي رأى أنها لا بد من أن تختلف عن نمط التنظيم الحزبي الغربي الذي يحمل أسماء إسلامية.

مع عودة فضل الله إلى لبنان في عام 1966 شرع بالعمل على بناء كوادر وخلايا لحزب الدعوة. فكانت أسرة التأخي ومجلتها الحكمة، وكان الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين ومجلته المنطلق. وكان فضل الله متأثراً بتقي الدين النبهاني وبسيد قطب (لاحظ تفسيره للقرآن بعنوان من وحي القرآن تيمناً به ظلال القرآن)، وبنظرية أو مبدأ القوة كذلك⁽²¹⁾.

كانت الضربات البعثية للدعوة في العراق تؤدي إلى هجرة العديد من الكوادر إلى لبنان. فبين عامي 1975 و1977 جاء إلى لبنان عدد كبير من المشايخ الذين كانوا من تلامذة السيد محمد باقر الصدر، ومن أعضاء «حزب الدعوة»، وحمل هؤلاء معهم صراعات القوى والمحاور داخل حزب الدعوة. وجاء غيرهم واحتموا بعباءة السيد موسى الصدر ومحمد مهدي شمس الدين، وانتشروا في قرى الجنوب وحصلوا على أذونات رسمية من المجلس الشيعي للعمل بصفاتهم مدرّسي مادة التربية الدينية في مدارس الجنوب والبقاع. وأسس هؤلاء الدعويون حوزات دينية في الجنوب والبقاع وضاحية بيروت الجنوبية. وبحسب أحد قادة الدعوة تدرب بين عامي 1975 و1980 حوالي 700 شاب شيعي عراقي ولبناني من «حزب الدعوة» في معسكرات «حركة فتح»⁽²²⁾.

(21) نشر فضل الله كتابه متطق القوة في الإسلام في عام 1967. واستمر على تردد مفهوم متطق القوة كما يظهر ذلك بوضوح في مقالته عن الشهيد باقر الصدر في جريدة العهد، العدد 42 (1985)، بعنوان «لأنك قوة». ونقل السيد حسن نصر الله عنه هذا المفهوم (راجع محاضراته في الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين بعنوان «التعبئة الثورية في عملية التغيير»، النهار، 27/1/1986).

(22) وضاح شرارة، دولة حزب الله: لبنان مجتمعاً إسلامياً (بيروت: دار النهار، 1996)،

أما الشيخ الشهيد راغب حرب فدرس في النجف بين عامي 1967 و1977، وعاد إلى لبنان ليعمل مع الشيخ شمس الدين في منطقة النبطية، وليؤسس مبرة السيدة زينب للأيتام في جبشيت، ويتولى إدارتها.

خامسًا: التيار الشيعي الإصلاحي اللبناني: الصدر وشمس الدين

عاد الإمام الصدر إلى لبنان في عام 1959 (أي عشية انتهاء الثورة والثورة المضادة وبداية العهد الشهابي) وفي رأسه وعقله مشروع بحجم معنى لبنان ودوره، كما وصفه شمس الدين..

صاغ الإمامان موسى الصدر ومحمد مهدي شمس الدين مشروعًا إسلاميًا ووطنياً وإنسانيًا للمسلمين الشيعة اللبنانيين هذه خطوطه الناظمة:

- وحدة المسلمين الشيعة في لبنان انطلاقًا من أن التشيع هو حركة صادقة منضبطة بموازين الشرع وعلى قاعدة التوحيد والعدل والحق، مفتوحة على تغيرات العصر وتطورات الزمان والمكان، لا دوغمائية متحجرة ولا أيديولوجية شمولية، ولا مؤسسة منغلقة تقوم على المصالح الذاتية أو الخاصة، أو على الحسابات السياسية النفعية أو على تقاسم النفوذ والمغانم أو على التعصب المذهبي والتوتر المائقي والانعزال عن الآخر الشريك في الوطن أو الانطواء على الذات واجترار الماضي أو الانكفاء على المكتسبات وعن المشاركة وعن الاندماج الوطني أو الاستقواء والغلبة والتعالي والاستئثار. ولا بالتأكيد على تبعية عمياء لمركز شيعي خارجي أكان في إيران أم في غيرها⁽²³⁾.

- وحدة المسلمين اللبنانيين ضمن الإسلام بمختلف مذاهبه على قاعدة التوحيد والعدل والحق، وعلى أسس الحرية والكرامة والمساواة والاندماج والتكامل والتعاون: «ووحدة الكلمة هذه ينبغي أن لا تظل شعارًا مرفوعًا أو

(23) استقيت هذه الخطوط من أحاديث مطولة وموثقة مع الإمام الراحل محمد مهدي شمس

الدين.

كلمة مكتوبة بل يجب أن تكون ومضة الفكر وخفقة القلب ودرب السلوك... إنها البعد الأساسي للمستقبل»⁽²⁴⁾.

- وحدة اللبنانيين جميعًا وإطلاق الحوار الإيجابي البناء مع الشركاء في الوطن، إذ إن وحدة الشيعة ووحدة المسلمين خطوة ناقصة إذا لم تقترن بوحدة اللبنانيين لبناء وطن حقيقي ودولة عادلة⁽²⁵⁾.

انطلق مشروع الإمامين «من الإيمان الحقيقي بالله وبالإنسان وبحريته الكاملة وكرامته... لتشكيل حركة وطنية تتمسك بالسيادة الوطنية وبسلامة أرض الوطن وتحارب الاستعمار والاعتداءات والمطامع التي يتعرض لها لبنان»⁽²⁶⁾. وهذا ما جعل غسان تويني يكتب: «ثورة الشيعة وهي ثورة طائفية باسم سائر الطوائف ومن أجلها جميعًا.. وهي تتجاوز القضايا السياسية التقليدية إلى القضايا الاجتماعية والاقتصادية... فقضية الحرمان والظلم، وقضية الأرض الحقيقية»⁽²⁷⁾... وفي البيان الذي صدر بتوقيع 190 مفكرًا ومثقفًا من جميع الطوائف: «إن هذه الحركة إذا سمّيناها افتراضيًا حركة طائفية هي الحركة الطائفية الوحيدة في لبنان التي تحمل جوهرًا تقدميًا... إن أهمية الحركة التي يقودها الإمام الصدر أنها عرّفت قطاعًا عريضًا من قاعدتها بوعيتها بإمكاناتها وبقدراتها على التغيير»⁽²⁸⁾... وتحت عنوان «حركة الإمام الصدر بين الشيعة واللبنانية» كتب الأب يواكيم مبارك: «اعتقادي الشخصي أن شيعة الإمام وحركته لا تحتاجان إلى نكران ولا إلى تبرير.. فعلاوة على أننا لا نشك بوطنية الإمام وشمول حركته، أحسب هذه الشيعة ضمانه كبرى للأصالة وربطًا من عمق التاريخ اللبناني بأعماق العالم العربي... فجذلية هذا التاريخ قائمة باستمرار، تتجاوز الطائفية بفضل الدعوة التي اتخذت لبنان معقلًا للتجدد

(24) من كتاب الإمام الصدر إلى مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد، صحف بيروت،

1969/10/1.

(25) انظر: شمس الدين، الوصايا.

(26) من الميثاق التأسيسي لحركة المحرومين.

(27) النهار، 18/3/1974.

(28) النهار، 26/11/1974.

الذاتي وموثلاً للتفاعل الحر ورباطاً لكل فتح خير»⁽²⁹⁾... ويقول النائب السابق محمود عمار: إن «الإمام الصدر كان شديد الحرص على الكيان اللبناني .. ولم يكن الإمام يريد الوصول بحركته إلى المساهمة في تقويض الكيان والمجتمع اللبنانيين بل إلى تعزيز دور الشيعة في الحياة اللبنانية عبر النهوض بهم اجتماعياً وسياسياً»⁽³⁰⁾.

إن هذا المشروع التاريخي هو الذي سمح للإمامين موسى الصدر ومحمد مهدي شمس الدين ببلورة التيار الوطني الإسلامي الشيعي اللبناني، المعتدل والمستنير والحضاري... وسمح لهما بالتالي باستنهاض «كل العناصر الإيجابية في الوطن لبلورة المشروع الوطني العربي الإسلامي الإنساني لشيعة لبنان: مشروع الحوار والمصالحة والسلم الأهلي والوطن النهائي ضمن العدالة والكرامة والمساواة بين الجميع ومن أجل الجميع»⁽³¹⁾.

سادساً: نشوء المقاومة اللبنانية

في تموز/ يوليو 1975 أعلن الإمام السيد موسى الصدر عن تشكيل «أفواج المقاومة اللبنانية»، باعتبارها وسيلة لتوجيه الأنظار نحو الجنوب ولإعطاء بعد لبناني وطني للصراع في الجنوب يسمح في مرحلة تالية بطرح ضرورة أن يكون قرار الجنوب لبنانياً، وذلك بعد أن فشل (هو وغيره) في محاولاته كلها لوقف الحرب الأهلية (من نداءات إنسانية ووطنية، إلى قمم روحية، إلى اعتصام العاملة، إلى اعتكاف في بعلبك، إلى جولات عربية... إلخ)، إذ لقيت مبادرة الإمام تجاوباً شعبياً شيعياً كبيراً، وكان الشيعة قد بدأوا يضيّقون ذرعاً بالسلطة الفلسطينية - اللبنانية المشتركة وبالأمن الشعبي والإدارة الذاتية والتجاوزات المختلفة، لكن أيضاً وأساساً بالغموض في شأن مصيرهم وآفاق معاناتهم، وليس هنا المجال لشرح الأبعاد السوسولوجية لظاهرة حركة المحرومين

(29) النهار، 14/12/1974.

(30) في حديث «سيرة مقتضبة» مع فادي توفيق نشره ضمن كتابه: بلاد الله الضيقة: الضاحية أهلاً وحزباً (بيروت: دار الجديد، 2005)، ص 96-97.
(31) على حد تعبير محمد مهدي شمس الدين.

وأفواج المقاومة ولأسباب تحوّلها السريع إلى قوة قائمة للشيعة على حساب اليسار والفلسطينيين، لكن يمكن أن نسجل هنا سرعة الاصطفاف الشيعي حولها، ثم الصدامات المعروفة طوال الأعوام 1978 - 1982 بين الحركة الجديدة وأحزاب اليسار والفلسطينيين.

لقيت مبادرة الإمام الصدر تجاوبًا وترحيبًا لدى كوادر لبنانية كثيرة، وكان التوجه العام للتحرك الذي قاده الصدر يستهدف بناء مقاومة لبنانية فعلية في الجنوب وتوجيه البنادق كلها نحو العدو الصهيوني باعتبار ذلك الطريق الوحيدة للخروج من الفتنة الداخلية ووقف الحرب الأهلية المدمرة ولإعادة بناء علاقات لبنانية - فلسطينية سليمة ومعافاة و«مميّزة»، ثم تمحور هذا العمل على ضرورة إنجاح التسوية السلمية اللبنانية التي نتجت من مؤتمر القاهرة والرياض⁽³²⁾.

أدى الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان في عام 1978 واحتلال جزء من أرضه إلى نشوء وضع جديد، وكان الإمام الصدر سابقًا ومتميزًا في المسارعة إلى فهم معنى ذلك وبالتالي إلى تقدير خطورة الوضع على لبنان وعلى الثورة الفلسطينية (خصوصًا مع نشوء دولة لبنان الحر من توحيد الميليشيات المسيحية تحت قيادة ضباط وجنود الجيش اللبناني الفارين من استباعتهم لهيمنة المنظمات الفلسطينية المتحالفة مع اليسار اللبناني)... وكانت جولة الإمام العربية للدعوة لقمة عربية طارئة التي قادته إلى حتفه في ليبيا.

حمل الإمام الصدر في جولاته العربية مشروعيًا واضحًا محددًا يتمثل في اعتماد خطة عربية مشتركة تتحدد فيها مهمات جبهة الجنوب، وفي انسحاب قوات الثورة الفلسطينية والأحزاب من الجنوب وتسليمه إلى سلطة الجيش

(32) تقدير موقف شخصي أجراه المؤلف... عُقد المؤتمران في تشرين الثاني/نوفمبر وأدت مصر والسعودية فيهما دور حماية منظمة التحرير الفلسطينية في وجه التدخل السوري في لبنان. ونتج منهما مشروع حل هو طائف لبناني - عربي - دولي أول لم يستمر طويلًا بسبب انهيار الوضع العربي بعد زيارة السادات القدس واتفاقية كامب ديفيد وتشكيل محور جبهة الصمود والتصدي العربية... فانفردت سورية بالامساك بورقة لبنان/فلسطين.

اللبناني، وفي أن تكون المقاومة اللبنانية جزءاً من الجيش (حرس حدود أو كائب وألوية دفاع) وتحت قيادة موحدة، وبغطاء عربي واضح ومحدد، فضلاً عن غطاء الشرعية الدولية المتمثل بالقرار 425.

سابعاً: تأسيس حزب الله

في لبنان كان تيار الخميني (من الإيرانيين المندرجين في إطار فتح) يعارض موسى الصدر بشدة ويتهمه شتى الاتهامات. وعن هذه المرحلة يروي الشيخ رفسنجاني وقائع زيارته لبنان في مطلع الحرب الأهلية (1975) فيقول ما حرفيته: «في لبنان كانت الحرية أمراً لافتاً... كنت أعرف السيد موسى الصدر من قبل فقد قرأت عليه جزءاً من المطول (أي إنه تتلمذ عليه في قم) ... الشهيد محمد منتظري (ابن الشيخ حسين علي وكان يومها زعيم التيار الراديكالي في حركة الخميني) كان على معرفة وثيقة بالقوى المناضلة والفاعلة في لبنان كلها ... مباحثاتي كان لها تأثير في تعديل بعض المواقف ووجهات النظر المتطرفة ... وكان أنصار الإمام الخميني وعلى رأسهم ابنه المرحوم السيد مصطفى في نزاع مع السيد موسى مصدره الأصلي والوحيد مسألة المرجعية.. إذ لم يعلن السيد الصدر تأييده لمرجعية الخميني... كان الشبان الإيرانيون في لبنان يريدون أن يأخذ السيد موسى موقفاً صريحاً.. وكانت لهم خطب لاذعة وبيانات .. ذهبت لمقابلة الإمام الخميني في النجف وللتقريب بينه وبين السيد موسى الصدر...»⁽³³⁾.

في هذه الشهادة يعترف الشيخ رفسنجاني بما نعرفه عن وجود خلافات كبيرة بين الإمامين الصدر والخميني وعن محاولاته الفاشلة للتوفيق بينهما... كما عن الدور السلبي لأنصار الخميني في لبنان في التعبئة السياسية والإعلامية ضد نشاط السيد موسى الصدر والمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى. وكان الشيخ رفسنجاني قد وصف حركة نهضت آزادي (حركة تحرير إيران - 1960) وقائدها مهدي بازركان وآية الله طالقاني وعلي شريعتي (وهم جماعة موسى

(33) من كتاب: رفسنجاني، ص 170 - 176.

الصدر) على أنهم من أنصار المرجع شريعتمداري، وأنهم لذلك «كانوا يعطون أهمية كبيرة للانفتاح الفكري ولإرضاء المثقفين المتنورين... والعلماء وتجار البازار المتدينين.... وقد أسس آية الله شريعتمداري دار التبليغ وهدفه إيجاد مراكز تعليم أكثر تنظيمًا متعددة البرامج داخل الحوزات التقليدية... وكان قانعًا بإلقاء الدروس والأبحاث والتبليغ والمهام الدينية...»⁽³⁴⁾.

مع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران، كانت الحالة اللبنانية التي وُلدت في الجنوب مع الكتبية الطلابية لفتح وأفواج المقاومة اللبنانية للصدر، السبابة إلى التضامن مع طروحات الإمام الخميني في منفاه في النجف... ويؤرخ كتاب دروس في الجهاد للإمام الخميني⁽³⁵⁾ لهذه المرحلة... وشكلت جريدة الوحدة⁽³⁶⁾ المنبر ووسيلة الاتصال والتعبئة للإمام الخميني وثورته. وتلاها في الأهمية مجلة الحكمة ومجلة المنطلق⁽³⁷⁾. وإلى جانب الكتبية الطلابية والتنظيم الشعبي اللبناني وسرية شهداء بنت جليل، نشأت حركة لبنان العربي وحركة الأرض - قوات المشعل (المقاومة الشعبية العربية اللبنانية)⁽³⁸⁾، ثم ابتداء عصر الإسلام السياسي الجديد مع اللجان الإسلامية (الدعوة)، ولجان العمل الإسلامي⁽³⁹⁾، وأنصار الثورة الإسلامية⁽⁴⁰⁾. وكلها شكلت لاحقًا إلى جانب

(34) رفسنجاني، ص 106-107.

(35) صدر في بيروت مطلع في أواخر عام 1978 وقبل أشهر قليلة على سقوط شاه إيران وانتصار الثورة الإسلامية الخمينية.

(36) أسبوعية سياسية، صوت المدافعين عن الوطن والمقاومة، صدرت من مطلع عام 1977 وحتى آخر 1979 بدعم مباشر من الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد)، وكانت أداة توحيد وتنظيم اللبنانيين اليساريين الخارجيين من أحزابهم وخصوصًا البعثيين والماركسيين المستقلين والماويين.

(37) سبق الكلام عنهما وعن ارتباطهما بحزب الدعوة من خلال السيد فضل الله.

(38) مسميات لتنظيمات وتكتلات لبنانية ارتبطت بحركة فتح من خلال أبو جهاد (خليل الوزير).

(39) خليط ارتبط بمنظمة العمل الإسلامي الشيرازية وبعض المستقلين من مشايخ اليسار

المرتبطين بحركة فتح.

(40) تيار الشهيد الشيخ محمد حسين منتظري وجماعة الحرس الثوري لاحقًا أمثال أبو

شريف عباس زماني، ومحسن رفيق دوست، ومحسن رضائي، وجلال الدين الفارسي، ومحمد صالح الحسيني... وقد كانوا مرتبطين بحركة فتح في أثناء وجودهم في قواعدها في لبنان.

المنشقين عن حركة أمل⁽⁴¹⁾ الروافد التأسيسية التي صبت كلها في نهر «حزب الله» والمقاومة الإسلامية.

أدى خطف الإمام موسى الصدر في آب/ أغسطس 1978 وانتصار الثورة في إيران في شباط/ فبراير 1979 إلى تفاعلات حتمية داخل صفوف اللبنانيين المنتمين إلى فتح، أو العاملين مع اللجان المرتبطة بالثورة الإيرانية، أو أولئك المنتمين إلى «حزب الدعوة». وبدأ يتنامى وعي لبناني «شيعي - إسلامي» يبحث عن أجوبة لأسئلة محيرة. لماذا المقاومة اللبنانية ملحقة بالتشكيلات الفلسطينية؟ وما هو دورنا في الصراع العربي - الإسرائيلي؟ وهل أن حدود مشاركتنا هي إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية كما صارت تدعو إليها منظمة التحرير الفلسطينية؟ وهل يقوم الفلسطينيون بتوظيف أرض الجنوب وشباب فتح اللبناني للإمساك بورقة الجنوب، وإبقاء لبنان رهينة حساباتهم والخيارات الاستراتيجية المختلفة من سورية وسوفيائية إلى ليبية وعراقية؟ وإذا كانت إسرائيل شر مطلق وعدو للبنان وأن مقاومتها واجب شرعي ديني ومسؤولية وطنية لبنانية وعربية، فكيف يكون ذلك وبأي وسائل، وتحت أي راية؟

كان تأثير الإمام الصدر ما زال حيًا قويًا حين جاء الإمام الخميني بفكر الثورة الإسلامية ذات اللون الشيعي الكرلائي، وهو ما لامس قلوب الشيعة اللبنانيين وعقولهم، ومن ضمنهم أولئك الشباب الذين سرعان ما وجدوا أنفسهم خارج أطر فتح، أو الدعوة، أو أمل، أو غيرها، وعلى درب الالتحاق بالإسلام الثوري المقاتل الجديد. وشهدت تلك المرحلة تحول عشرات المثقفين (وفيهام مسيحيون وماركسيون على رأسهم المفكر الفلسطيني منير شفيق) إلى إسلام الإمام الخميني⁽⁴²⁾. وهذا التفاعل والتساؤل أدى إلى التحاق أعداد كبيرة

(41) السيد إبراهيم أمين السيد، ممثل حركة أمل في طهران، السيد حسين الموسوي رئيس هيئتها التنفيذية ومنافس نبيه بري على القيادة، السيد حسن نصر الله، مسؤول الحركة في البقاع، وحسن شري (مسؤول بيروت) الذي اغتاله البعثيون في بيروت عام 1984... وهم جميعهم كانوا في حزب الدعوة أصلاً...

(42) كان منير شفيق قائدًا لتيار لبناني - فلسطيني في داخل حركة فتح تحول معظم كوادره من الماوية - الفتحاوية إلى الإسلام الخميني... عن هذا التحول، انظر دراسة نيكولا دوت بويار، اليسار المتحول للإسلام: قراءة في حالة الكتبية الطلابية لحركة فتح (مصر: منشورات مكتبة الإسكندرية، =

من الشباب بالجو الإسلامي الشيعي بعد 1979⁽⁴³⁾. وفي المرحلة نفسها كان الصراع الداخلي بين «حركة أمل» وأحزاب اليسار اللبناني والفلسطيني (نتيجة الدور الليبي في اختطاف السيد موسى الصدر، والدور اليساري في استمرار الارتباط بالعراق بعد اغتيال الشهيد السيد محمد باقر الصدر)، قد وصل إلى ذروته العنيفة، ما سمح لحزب الدعوة (الشديد المركزية والتنظيم الأمني المحكم) بالإمساك بالمواقع الأمنية والعسكرية داخل «حركة أمل»، وبقيادة عملية الصراع هذه. ولا توجد دراسات موثقة في شأن دور «حزب الدعوة» في لبنان قبل تشكيل «حزب الله»، إلا أن الأكيد هو أن كوادره عملت من داخل «حركة أمل» وخارجها، كما من داخل «حركة فتح» الفلسطينية وخارجها.

أخيرًا جاء اجتياح إسرائيل في صيف عام 1982 ليطوي صفحة الوجود الفلسطيني المسلح في جنوب لبنان، وليفتح صفحة التموضع الشيعي الجديد مع الحرس الثوري الإيراني في البقاع.

صحيح أن «حزب الدعوة» حل نفسه، وانخرط في تشكيلة «حزب الله» (صبحي الطفيلي ومحمد رعد ونعيم قاسم وعلي كوراني وحسين كوراني وحسن نصر الله وحسين الموسوي ومحمد حسين فضل الله ومحمد سعيد

= وحدة الدراسات المستقبلية، 2010)... ولمعلومات ودراسات وافية في شأن هذا التحول التاريخي ورموزه وتياراته وطروحاته، انظر، منير شفيق: الإسلام في معركة الحضارة (بيروت: [طبعة دار الإيمان]، 1980)؛ شهداء ومسيرة (بيروت: [د. ن.]، 1983، وسهيل القش، في البدء كانت الممانعة: مقدمة في تاريخ الفكر السياسي العربي (بيروت: دار الحدائق، 1980)؛ حسن الضيقة، تجربة الكتابة التاريخية الماركسية: قراءات في أزمة المنهج والنظرية (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1981)؛ ووليد نويهض، السلطة والحزب: مقالان في الرد على الماركسية (مقالات قديمة 1979-1980 صدرت لاحقًا عن (القاهرة: دار الزهراء للإعلام العربي، 1988)، ونظير جاهل: فضيلة الاستماع (مقالات قديمة 1978-1980 صدرت لاحقًا عن: المركز الثقافي العربي، بيروت؛ الدار البيضاء، 2000).

انظر أيضًا نبذة عن مواقف ومقالات جوزيف سماحة وحازم صاغية والياس خوري وأدونيس وميشال نوفل وغالب أبو مصلح وصالح بشير ووجيه كوثراني وأحمد بن بله وعباس بيضون ومحمد حسين ذكروب ووجيه عساف، من خلال ردود مهدي عامل (د. حسن حمدان) عليها في كتابه: نقد الفكر اليومي (بيروت: دار الفارابي، 1988).

(43) تبوأ العديد منهم مراكز قيادية لاحقًا. كما أن العشرات أيضًا استشهدوا وهم يقودون قوات وعمليات في المقاومة الإسلامية.

الخنسا ومحمود قماطي وحسن حدرج، والاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين... إلخ)، إلا أن الصحيح هو أن أكثر من دخلوا «حزب الله»، دخلوه فرادى مفككين مختلفين بسبب صراعات الحزب في العراق وسورية والخليج ولندن. فبعد اغتيال زعيم الحزب هادي السيبي⁽⁴⁴⁾ في الأردن في عام 1980، انفرط عقد الدعوة في لبنان. ولم يترك الإيرانيون الأمر للمصادفات أو العواطف. فمئذ عام 1979 بدأوا بتأطير القوى اللبنانية التي كانت تؤيدهم، ومن ضمنها «حزب الدعوة» المنفرط. وخلال ثلاث سنوات ركز الإيرانيون على دعوة القيادات الدينية والمدنية الشيعية إلى طهران، وهناك كانت الحوارات والنقاشات والصراعات تدور حول الحركة الإسلامية المطلوب تأسيسها في لبنان. وشكلوا تجمعات عدة لرجال الدين (تجمع علماء البقاع وتجمع علماء جبل عامل وتجمع العلماء المسلمين، ومعها الحوزات الدينية ومدارس الكوادر).

بعد اجتياح عام 1982 عملت قيادة الحرس الثوري في مدينة بعلبك طوال ثلاث سنوات (مركز عشاق الشهادة) على تفكيك وإعادة تركيب العلاقات الشيعية كلها، بما فيها «حزب الدعوة» الذي صار شيعيًا وجماعات متفرقة ترتبط كلها بإيران. واستطاع الإيرانيون السيطرة على المجال العام عبر الإذاعة «صوت المستضعفين»، وجريدة العهد ومجلة الوحدة الإسلامية، وخطب الجمعة والمسيرات والياфطات والملصقات والمنشورات، والزيارات المنظمة إلى السيدة زينب في دمشق وإلى المقامات في إيران. كما سيطروا على أغلبية المساجد والحسينيات في لبنان، وعينوا رجال دين لها، وعملوا على اختيار شبان للدراسة في الحوزات في إيران، وتنظيم معسكرات التعبئة والتدريب، وتقديم الخدمات المجانية مثل الطبابة والاستشفاء والوقود، وغيرها، وإنشاء المدارس والمعاهد، والسيطرة على التعليم الديني في المدارس كلها، والسيطرة على أوقاف الشيعة. وقاموا بالتنسيق مع قوات «حركة فتح» في البقاع بالعمليات العسكرية الكبرى للمقاومة اللبنانية تحت أسماء متعددة (حركة أبناء جبل عامل

(44) من أصل لبناني (حفيد المرجع السيد عبد الحسين شرف الدين) ولد ودرس وعاش في العراق وكان من مؤسسي حزب الدعوة.

والعادلون وحزب الله والشباب المؤمن). وحين تشكلت لجنة قيادة «حزب الله» من تسعة أشخاص كان من الطبيعي أن تضم عباس الموسوي وصبحي الطفيلي وحسين كوراني وحسن نصرالله ومحمد يزبك وحسين الموسوي وإبراهيم أمين السيد وعفيف النابلسي ومحمد رعد. ثم قلصت إلى سبعة أشخاص، لتستقر في عام 1984 على خمسة فقط، وفي عام 1985 عادت إلى سبعة (عباس الموسوي وصبحي الطفيلي وإبراهيم أمين السيد وحسن نصرالله وحسين الموسوي ونعيم قاسم ومحمد رعد). وكانت النسب التمثيلية تعكس مشاركة جميع التجمعات السالفة الذكر، لكن الحصة الأكبر فيها كانت من نصيب بقايا الدعوة. وكان الجامع بينها الالتزام بولاية الفقيه، ووصاية السفير الإيراني في دمشق. وفي عام 1989 انتُخب صبحي الطفيلي أمينًا عامًا للحزب، وسافر السيد حسن نصرالله إلى قم للدراسة (كونه عارض انتخاب الطفيلي أصلاً). وفي عام 1991 أزيح صبحي الطفيلي عن منصب الأمين العام، وانتُخب عباس الموسوي محله. إلا أن الموسوي اغتيل في شباط/فبراير 1992 فحل مكانه حسن نصرالله الذي استُقدم على عجل من قم. وعكست هذه التغييرات تغيرات كبرى في إيران (وفاة الخميني 1989، وقيام تحالف خامنئي - رفسنجاني - أحمد الخميني 1990 بوجه جماعة خط الإمام وممثلهم السيد محتشمي، مؤسس حزب الله وصديق الطفيلي، ومعه كبار القادة «الثوريين» أمثال مير حسين موسوي ومهدي كروبي ومحمد خاتمي وبهزاد نبوي وهادي خامنئي، وانتصار خط خامنئي - رفسنجاني النهائي في عام 1992)⁽⁴⁵⁾.

ثامناً: حزب الله وولاية الفقيه

على الرغم مما سبق قوله من وجود تيارات عديدة صبت كلها في إطار تشكيل حزب الله لاحقاً، إلا أن الحقيقة الأكبر أنه ما كان لحزب الله أن يولد وينمو ويستمر لولا الرعاية الإيرانية، حيث تشكّل حزب الله في لبنان

(45) هذا الخط (خامنئي - رفسنجاني) كان يمثل في تلك المرحلة توجهات اليمين الليبرالي المعتدل والمفتوح على الغرب، لضرورات الصراع الداخلي على السلطة... حمل رفسنجاني حليفه خامنئي إلى سدة الولي الفقيه وصار هو رئيساً للجمهورية، لتتقلب التحالفات بعد ذلك.

على أساس أنه «حزب الثورة الإسلامية في لبنان»، أي فرع من «حرس الثورة الإسلامية» الإيراني... ولم يكن ذلك من حيث إن قوات حرس الثورة التي جاءت إلى لبنان في إثر اجتياح صيف 1982 وأقامت قاعدة عسكرية لها في بعلبك، قامت فعلياً بتوحيد وتدريب وتأطير وتنظيم المجموعات التي صارت لاحقاً حزب الله (1982 - 1985) فحسب، وإنما أيضاً وأساساً من حيث إن الأساس العقائدي الفكري التنظيمي يقوم على نظرية وممارسة ولاية الفقيه، أي على الإيمان المطلق بها والانضباط التام لها والطاعة لمستلزماتها، وفي ذلك يقول السيد إبراهيم أمين السيد، حين كان الناطق الرسمي أو الأمين العام الأول للحزب: «نحن لا نستمد عملية صنع القرار السياسي لدينا إلا من الفقيه.. والفقيه لا تعرّفه الجغرافيا بل يعرفه الشرع الإسلامي، فنحن في لبنان لا نعتبر أنفسنا منفصلين عن الثورة في إيران.. نحن نعتبر أنفسنا وندعو الله أن نصبح جزءاً من الجيش الذي يرغب في تشكيله الإمام من أجل تحرير القدس الشريف. ونحن نطيع أوامره ولا نؤمن بالجغرافيا، بل نؤمن بالتغيير»⁽⁴⁶⁾. وفي بيان تأسيس الحزب نقراً: «إننا أبناء أمة حزب الله، نعتبر أنفسنا جزءاً من أمة الإسلام في العالم.. إننا أبناء أمة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران وأسست من جديد نواة دولة الإسلام المركزية في العالم، نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة عادلة تتمثل بالولي الفقيه الجامع للشرائط... كل واحد منا يتولى مهمته في المعركة وفقاً لتكليفه الشرعي في إطار العمل بولاية الفقيه القائد»⁽⁴⁷⁾. وفي شرح أدق لهذا المعنى يقول السيد حسن نصر الله: «الفقيه هو ولي الأمر زمن الغيبة، وحدود مسؤوليته أكبر وأخطر من كل الناس، ويفترض فيه، إضافة إلى الفقاهاة والعدالة والكفاءة، الحضور في الساحة والتصدي لكل أمورها، حتى يعطي توجيهاته للأمة التي تلتزم بتوجيهاته. نحن ملزمون باتباع الولي الفقيه، ولا يجوز مخالفته. فولاية الفقيه كولاية النبي والإمام المعصوم، وولاية النبي والإمام المعصوم واجبة، ولذلك فإن ولاية الفقيه واجبة. والذي

(46) من الكتاب الصادر عن مجلة الشراع بعنوان الحركات الإسلامية في لبنان (بيروت:

[الشراع]، 1984).

(47) رسالة حزب الله، بيروت في 16 شباط/فبراير 1985.

يردّ على الولي الفقيه حكمه فإنه يرّد على الله وعلى أهل البيت... فمن أمر الولي الفقيه بلزوم طاعتهم فطاعتهم واجبة»⁽⁴⁸⁾.

في شروحات أخرى أحدث نقرأ للشيخ نعيم قاسم⁽⁴⁹⁾: «لا علاقة لموطن المرجع بمرجعيته... فالإمام الخميني، كولي على المسلمين، كان يحدد التكليف السياسي لعامة المسلمين في البلدان المختلفة.. هذا والارتباط بالولاية تكليف والتزام يشمل جميع المكلفين... حتى عندما يعودون إلى مرجع آخر في التقليد، لأن الإمرة في المسيرة الإسلامية العامة هي للولي الفقيه المتصدي..»، ويضيف: «الحزب يلتزم القيادة الشرعية للولي الفقيه كخليفة للنبي والأمة، وهو (الولي) الذي يرسم الخطوط العريضة للعمل في الأمة، وأمره ونهيه نافذان». تقوم نظرية الولاية العامة للفقيه على أن الدليل (العقلي والشرعي) قد دل على أن الإمام المعصوم (أي المهدي) قد نصب الفقيه الجامع للشرائط (أي الذي يجمع في شخصه شروط العلم الفقهي والعدالة والكفاءة في الإدارة، إلى جانب التصدي والبروز للقيادة)، وذلك في عصر غيبته الكبرى (أي غيبة الإمام المهدي التي لا يعرف متى تنتهي إلا من حيث أنه سيرجع ليملاً الدنيا قسطاً وعدلاً بعد أن امتلأت ظلماً وجوراً). وهو (أي المهدي) قد نصب هذا الفقيه ولياً عاماً، ولاية تصرّف على المسلمين. وقد ثبت للفقيه بمقتضى هذه الولاية العامة (أو السلطة المطلقة) جميع ما ثبت للإمام المعصوم وللنبي نفسه.. فالولي الفقيه الجامع للشرائط هو «الحاكم الإسلامي المطلق» (الإمام، ولي أمر المسلمين) المعين بالنصب العام حاكماً على المسلمين، أي إنه ليس فقيهاً متشرعاً فحسب، أو مرجعاً للتقليد، بل هو حاكم عام مطلق الولاية له صلاحيات الإمام والرسول.

بالتالي، كما يقول آية الله يزدي (أستاذ أحمددي نجاد ومرشده الروحي)

(48) مجلة العهد، العدد 148، 24/4/1987.

(49) في كتابه: نعيم قاسم، حزب الله: المنهج - التجربة - المستقبل (بيروت: دار الهادي،

2009)، ص 23 و 75.

فإنه «وفقاً لمبدأ ثبوت الولاية بالتعيين، أو بإذن من الإمام المعصوم، وعلى فرض إحراز أفضلية فقيه ما للتصدي لمقام الولاية، ووفقاً للأدلة العقلية والنقلية، يحق لمثل هذا الفقيه الولاية على الناس ويكون أمره نافذاً على كل مسلم ويجب عليه تنفيذه. كما أن طاعة الولي الفقيه واجبة أيضاً حتى على المسلمين المقيمين في الدول غير الإسلامية سواء بايعوا أم لم يبايعوا، لأن البيعة بحسب نظرية ولاية الفقيه المطلقة لا دور لها في شرعية الولي الفقيه»⁽⁵⁰⁾.

نخلص من ذلك إلى تأكيد حقيقة كون حزب الله حزب إيران في لبنان أو ذراعها الضارب في الشرق الأوسط. ووجد شيعة لبنان في ذلك نصيراً وحامياً لهم، هم الذين حرموا لقرون طويلة من نظام الحماية الأجنبية كما الامتيازات وحتى من نظام الملل العثماني.

تاسعاً: فكرة الدولة بين النجف وبيروت

عرف النجف مرحلتين في التفكير بالدولة فقهياً⁽⁵¹⁾. في المرحلة الأولى الممتدة حتى منتصف القرن العشرين كان التفكير بمفهوم الدولة ونظمها يتم من خارج المدونة الفقهية. وفي المرحلة الثانية (التي تبدأ منذ مطلع الخمسينيات) توغل التفكير في الدولة داخل إطار المدونة الفقهية، وذلك منذ أن كتب الشيخ محمد مهدي شمس الدين (1936 - 2001) كتابه الأول نظام الحكم والإدارة في الإسلام في عام 1954، (وصدر في بيروت في عام 1955) ... وكان هدف الكتاب (كما يصرح المؤلف) «التدليل على أننا في الإسلام نملك نظاماً للحكم والإدارة، هو نظام محكم في ظل سلطة دينية وزمنية معاً». «فالإسلام دين

(50) محمد تقي المصباح الزدي، أسئلة وردود، ترجمة ماجد الخاقاني (بيروت: دار التعارف،

2004)، ص 132-134.

(51) عبد الجبار الرفاعي، «مفهوم الدولة في مدرسة النجف: سياقات المفهوم وتحولاته في التاريخ القريب من الشيخ النائي إلى السيد الستاني»، ورقة بحثية قدمت إلى: ندوة أولويات الإصلاح في العالم الإسلامي: الدولة والمواطنة، إسطنبول، 1-2 كانون الأول/ديسمبر 2010، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، والجمعية التركية العربية للعلوم والثقافة والفنون.

ودولة، والحكومة جزء من التشريع الإسلامي، وهي إنما تتحقق بالنص وليس إنتخاب أو اختيار البشر»⁽⁵²⁾. وأهمية إشارتنا إلى هذه المسألة أنه في هذا الكتاب يرفض الشيخ شمس الدين الديمقراطية ويصرّح بنفي المشروعية عن الأسلوب الديمقراطي في اختيار الحاكم وشرعيته. كذلك لا يعترف بالتعددية السياسية، ويرى أن الأحزاب السياسية تمزق المجتمع وتقوده إلى التشتت والفرقة، ويعتبر ذلك مرفوضاً دينياً وإسلامياً، فالأحزاب توغر الصدور، وتحول دون أن تكون الأمة على معنى واحد، فالمطلوب الاعتصام بحبل الله، لا التفرق... لكن المهم في مسيرة شمس الدين أنه في مرحلة لاحقة، أي بعد ثلاثة عقود، ومن خلال التجربة اللبنانية، يغادر التفكير بالدولة عنده المدونة الفقهية التقليدية لينخرط في الإطار الأعم للفكر السياسي المدني والديمقراطي⁽⁵³⁾.. وصولاً إلى المناداة بالدولة المدنية (التي «لا دين لها»⁽⁵⁴⁾). فكأنه يتواصل مع النائي في تنبيه الأمة وتنزيه الملة⁽⁵⁵⁾ الذي كان يفكر بمشروعية شعبية دستورية، وبدولة غير منبثقة من الفقه، وبنظام حكم دستوري برلماني.

(52) نظام الحكم والإدارة في الإسلام (بيروت: [د. ن.], 1955) ص 136-148. وقارن مع الطباعات اللاحقة بدءاً من عام 1990 وحتى العام 2000.

(53) راجع كتاب الشيخ محمد مهدي شمس الدين، العلمانية: تحليل ونقد للعلمانية محتوى وتاريخاً في مواجهة المسيحية والإسلام وهل تصلح حلاً لمشاكل لبنان، ط. 3 (بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، 1996)، وفيها ملحق لنص حوار مع الشيخ (لم ينشر في الطبعتين السابقتين) كان أجراه معه وجيه كوثراني ونشره في مجلة منبر الحوار (خريف 1994) في شأن الديمقراطية والشورى والعلمانية والشرعية والمجتمع المدني، انظر ص 227-266.

(54) وردت هذه العبارة على لسان الشيخ شمس الدين في العديد من المناسبات، أنظر كتابه: لبنان الكيان والمعنى، (بيروت: منشورات مؤسسة الإمام شمس الدين للحوار، 2005).

(55) تنزيه الأمة وتنبيه الملة، لمؤلفه الميرزا حسين النائيني (1853-1936) هو «وثيقة» لإحدى المحاولات المبكرة للتأصيل الشرعي للعمل السياسي وللحكم المدني الديمقراطي البرلماني؛ إضافة إلى كونه يمثل عنواناً لمرحلة تاريخية لافتة مرّت بها المرجعية الدينية الشيعية إبان ثورة المشروطة في إيران (1905-1911). وصدر الكتاب في عام 1909 إلا أنه تعرّض للإتلاف بأمر الشيخ النائيني نفسه، وبقيت منه نسخ قليلة نجت من الإتلاف... وكان الإمام شمس الدين أعطاني نسخته النجفية القديمة ونشرتها في مجلة الغدير التي كنت رئيس تحريرها، على حلقتين، المجلد الثاني، العدد 10-11 (كانون الأول/ ديسمبر 1990)، والعدد 12-13 (آذار/ مارس 1991). والكتاب (بترجمة أفضل وأدق) مع مقدمته الإيرانية (بقلم السيد الطالقاني) أدخلها توفيق السيف في كتابه ضد الاستبداد.

عاشراً: الأمة والدولة: المقدس وغير المقدس

بحسب شمس الدين فإن الدولة «في الفكر والفقه الإسلاميين كلها غير مقدّسة، ولا يوجد فيها مقدّس على الإطلاق».. ويضيف: «نعني بالمقدّس المطلق أو العبادي، أو ما يتصل بالشأن الديني المحض. وغير المقدّس هو السياسي، هو النسبي والزمني (...) مشروع الدولة غير مقدّس. إنه مشروع ناشئ من طبيعة الوظائف التي تقوم بها الدولة»⁽⁵⁶⁾.

يتساءل شمس الدين: «إذن لماذا تُحِيل للمسلمين أو لبعضهم أن فكرة الدولة مقدّسة؟». من بين الفروض التي يقترحها الشيخ لتفسير هذه الظاهرة هو أن الخطاب الإسلامي المعاصر «خطاب تجريدي في سمته العامة»، ويقصد بصفة التجريد في سياق كلامه أن الفكر الذي حمل هذه الفكرة كان غير عملي وغير واقعي. ومنشأ ذلك كما يقول: «إن هذا الفكر، خصوصاً في مسائل الاجتماع السياسي، كمشروع الدولة والنظام السياسي والحكم (...) ارتكز إلى خلفية كلامية لم تعد موجودة مطلقاً، فلم يبق له مرتكز في الواقع المعيشي». ويضيف مفسراً: «ففي الإطار السُني ارتكز الخطاب الإسلامي في مفهوم الدولة والسلطة إلى نظرة الخلافة أي استند إلى الموروث النظري الفكري والفقهية والتنظيمي الذي صيغت به نصوص ما يعرف بالأحكام السلطانية.. (الماوردي مثلاً)... وفي الإطار الشيعي ارتكز الخطاب إلى نظرية الإمامة». وهذه النظرية هي نظرية أصيلة في التكوين المعتقد للشيعة، لكنها نظرية استثنائية، كما يقول، «وهي ليست دائمة في الحضور اليومي والعملي»⁽⁵⁷⁾. لذا «فإنه لا يمكن في عصرنا الاتكاء على كلا النظريتين (الخلافة والإمامة)، بل لا بد من الاتكاء على نظرية سياسية عامة لا تستقر إلا من خلال الاجتهاد في الفقه الإسلامي، ومن خلال التعلم من تجارب التاريخ العالمي والواقع الحاضر»⁽⁵⁸⁾.

(56) شمس الدين، الأمة والدولة والحركة الإسلامية، ص 21.

(57) شمس الدين، الأمة والدولة والحركة الإسلامية، ص 39.

(58) شمس الدين، الأمة والدولة والحركة الإسلامية، ص 39.

في منهج الشيخ، تحتل التجربة ودراستها أهمية قصوى لا النظريات والشعارات المجردة. لذا يقترح أن نتعلم «من الناحية التقنية صياغة الأفكار، كما تصيغها الليبرالية الديمقراطية، وهي (كما يقول) ناجحة جدًا» لأنها كما سنستنتج من سياقات أخرى في كلامه تقوم على النسبية والنقد والتعلم من تجارب الواقع.

يعمّق الشيخ هذه الفكرة ويوسعها في مقدمة كتابه في الاجتماع السياسي الإسلامي حيث يقول: «إن كل شعب مسلم على المستوى الوطني أو القومي يحب بالضرورة أن يكون له نظام حكم وحكومة يحفظانه، ويضمنان سلامته وتقدمه. أما أن يكون هذا النظام وهذه الحكومة إسلاميين، فقضية غير مسلّمة، وغير بديهية، كما هو الشأن في أي مجتمع سياسي معاصر، خارج العالم الإسلامي. فكما أن المجتمع السياسي البريطاني، أو الأميركي مثلاً، أو غيرهما، لا بد من أن يكون له نظام حكم وحكومة، يُمكن أن تكون تارة اشتراكية عمالية، وأخرى رأسمالية محافظة، مع التزام المجتمع في تكوينه ومنهجه العام بالديمقراطية التي تلزم باحترام قواعدها وأصولها كل حكومة تتولى السلطة، فكذلك المجتمع السياسي الإسلامي يمكن أن يستمر في تكوينه ومنهجه العام، ويكون قابلاً لأي نظام لا يتنافى مع الإسلام باعتباره عقيدة المجتمع، دون أن يكون نظام الحكم إسلامياً، فالمهم هو استمرار الإسلام في الأمة واستمرار الأمة مسلمة موحدة»⁽⁵⁹⁾.

تأسيساً على نقد تاريخي لتجربة الدولة السلطانية التي تحوّلت إليها دولة الخلافة والتي قامت في التاريخ الإسلامي على مبدأ البيعة القسرية، وعلى قاعدة الضرورة لا الاختيار، وتأسيساً على موقف ابستمولوجي يقول إن الإمامة المعصومة عند الشيعة نظرية استثنائية، وإن الخلافة عند السنة «حال مضي»، وإن العودة إليه والدعوة له في الوقت الحاضر مثير «لأزمة حكم

(59) محمد مهدي شمس الدين، في الاجتماع السياسي الإسلامي (بيروت: المؤسسة الدولية

للدراسات والنشر، 1992)، ص 14-15

وطاعة» وحرب أهلية في العالم الإسلامي⁽⁶⁰⁾. يحاول الشيخ أن يستنبط من داخل أصول الفقه الإسلامي نظرية سياسية عامة للدولة يتوخى منها تحقيق الهدف الذي يُعبر عنه بالقول: «إن المفاهيم والقيم الإنسانية والأخلاقية التي قامت عليها وتكوّنت منها فكرة الدولة في الإسلام هي القيم التي يتجه إليها طموح البشر في العصر الحديث على مستوى الدولة الوطنية والقومية وعلى مستوى النظام الدولي المرتجى، وهي قيم العدالة والحرية الواعية وكرامة الإنسان وتيسير سبل التكامل الروحي والمادي لبني البشر»⁽⁶¹⁾.

حادي عشر: مقولة ولاية الأمة على نفسها

كان محمد مهدي شمس الدين أول (ولعله الوحيد) مَنْ عارض، وظل يعارض، نظرية ولاية الفقيه وسماها باسمها الحقيقي: الاستبداد الديني. وقام دفاعه عن الدولة الإسلامية في إيران على أساس مشروعيتها الشعبية الديمقراطية، إذ اعتبر أن النظام الإسلامي ودستوره شرعيان نظرًا إلى إقرارهما في استفتاءات وخيارات شعبية ديمقراطية لا غبار عليها، وليس لأنّ الفقهاء فرضوا هذا الخيار. وقرن اعترافه ودعمه لخيار الشعب الإيراني بتشديده على ضرورة مؤسسات القرار في داخل الدولة، وتطوير المشاركة الشعبية وأدوات الديمقراطية في إيران. وقال إن «إيران دولة إسلامية قائمة على ولاية الفقيه، هذا جيد. ولكن في حدود إيران، أما خارج إيران فلا ولاية لهم على أحد»⁽⁶²⁾.

كما أنه طور نظريته في شأن ولاية الأمة على نفسها، داعيًا إلى اعتمادها لتطوير النظام الإيراني نفسه نحو الديمقراطية الحقيقية الموافقة للشورى

(60) انظر شرحًا ونقاشًا موسعًا لهذا الاشكال في: محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ط. 2 (بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، 1990)، وفي ط. 7 (بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، 2000)، ص 407-420.

(61) شمس الدين، في الاجتماع السياسي الإسلامي، ص 97.

(62) حديث مع الإعلامية غابي لطيف في إذاعة مونت كارلو، 22/12/2000، انظر جريدة النهار اللبنانية 23/12/2000.

الإسلاميّة.. ففي عصر الغيبة (بالنسبة إلى الشيعة المؤمنين بغيبة الإمام المهدي)، وبعد سقوط الخلافة على مستوى أهل السنة وعلى مستوى الواقع التاريخي، استعاد الناس ولايتهم على أنفسهم. وتعني ولاية الأمة على نفسها أن ينظم الناس حياتهم وفق مصالحهم التي يدركونها ولا يسلمونها إلى أحد. ويمكن أن ينتج من ذلك، كما حدث في إيران، وفي غيرها، دولة دستورها الإسلام، لكن من دون أن يعني ذلك بالضرورة أن يحكمها الشيوخ المعمّمون. بل الأولى والأصح أن الناس تنتخب ممثليها وتعطيهم ولايتها على نفسها. ويمكن بهذا المعنى أن تنشأ عدة دول إسلامية، وأن يكون لها مؤسسات رقابة وتمثيل كما هو حاصل في إيران؛ والمهم هو احترام الديمقراطية وولاية الناس أو الأمة على نفسها، وعدم الوقوع في الاستبداد الديني تحت عنوان الولاية العامة للفقهاء، إذ ليس للفقهاء أي ولاية على الناس، إذ إن الولاية التي كانت للرسول أو للأئمة المعصومين لم تعد موجودة، وصار الناس ملزمين باختيار ما يناسب مصالحهم وإدراكهم لها⁽⁶³⁾.

ناقش الشيخ شمس الدين نظرية ولاية الفقيه مناقشة أصولية عميقة، وعالج جوانبها وتداعياتها في الفكرين السنيّ والشيوعي. في الفكر السنيّ حيث يحتل منصب الخليفة دور الحاكم ورأس الدولة، يفضي التحقيق في هذا الجانب إلى القول «إن مركزة السلطات في شخص الخليفة مخالف لأصول أهل السنة في الخلافة. ومخالف للأصل الفقهي الأولي العام في قضية سلطة الإنسان على الإنسان»⁽⁶⁴⁾، «فالأصل الأولي عند أهل السنة في قضية سلطة الإنسان على الإنسان هو عدم مشروعية تسلط إنسان على إنسان». ولذا فإن ما يقضي به النظر العلمي الموضوعي هو عدم تمركز السلطات في شخص الخليفة، وضرورة وضع نظام للفصل بين السلطات وضمان توازنها⁽⁶⁵⁾.

أما بالنسبة إلى الفكر الشيوعي، فإن الشيخ يميز بين مرحلتين: مرحلة الإمامة

(63) جريدة النهار، 23/12/2000.

(64) شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ص 475.

(65) شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ص 475.

المعصومة حيث وجوب تمرکز السلطات في شخص الإمام المعصوم، ومرحلة الغيبة حيث انطرحت مسألة «نائب الإمام» أي «ولاية الفقيه» ودار النقاش الشيعي في شأن حجم ولاية الفقيه (أي مدى صلاحياته بتعبير اليوم): هل هي مطلقة وعامة كما هي ولاية الإمام المعصوم أم هي جزئية ومقتدة كما كان ينبغي أن تكون في الماضي وعلى قاعدة مبدأ الشورى الملزم، وكما أيضًا يجب أن تكون في دولة حديثة معاصرة مؤسساتية ومرتكزة إلى مبدأ الاقتراع وفصل السلطات... ويخرج الشيخ من أسر تلك الثنائية التي دار فيها النقاش بين القائلين بالولاية العامة والقائلين بالولاية الجزئية أو المحدودة بمقولة جريئة وجديدة من نوعها في الفكر الإسلامي عمومًا: «ولاية الأمة على نفسها».

إن إقامة الدولة في عصر الغيبة هي ضرورة على قاعدة «ولاية الأمة على نفسها» التي يعتبرها محمد مهدي شمس الدين هي نظرية الحكم في رأيه الفقهي، فلا دور فيها للفقيه (بصفته حاكمًا ومصدرًا للشريعة) بل دوره يختصر فيها على دور المستشار والمفتي، بسبب تمتعه بموقع تشريعي وليس مصدرًا للشرعية والسيادة الإلهية. أما مصدر الشرعية بالنسبة للسلطة وبالنسبة إلى شرعية القوانين في دائرة التنظيم فهو للأمة التي تمارس السلطة والتشريع خارج الحقل الذي تحكمه أحكام الشريعة بواسطة وكلائها وممثليها. وأما في الحقل الذي تشغله أحكام الشريعة، والذي يحتاج إلى تشريع فقهي إسلامي فهذا أمر هو من شأن مجامع الفقهاء. فالفقهاء في نظر الشيخ شمس الدين دور تشريعي وتقني لا دور سلطوي، وليسوا مصدرًا للشرعية، أو السيادة الآلهية العليا، هذا في عصر الغيبة، أما في عصر النبي والأئمة والولاية فالشرعية كانت لهم بمقتضى النصوص والأحاديث التي دلت على ولاية النبي والإمام المعصوم. أما بعد غيبة الإمام المعصوم الثاني عشر فإن هذا الإشكال لم يعد قائمًا (الشرعية واللاشرعية بالنسبة لحكام المسلمين)، وحيث إن الولاية المعصومة عند الشيعة علقت وصارت غير فاعلة في التاريخ في غيبة الإمام المعصوم فيمكن أن يلتقي المسلمون على مشروع واحد للدولة يقوم على مبدأ ولاية الأمة على نفسها⁽⁶⁶⁾.

(66) شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ص 410.

على هذا الأساس تتمكن الأمة من التعبير عن إرادتها بألية الشورى بأي طريقة مناسبة مع تعميمها بحيث إذا أمكن أن لا يبقى هناك أي مساحة من مساحات عمل الإنسان في الشؤون العامة إلا ويكون خاضعاً لمبدأ الشورى. أما في ما خصّ الدولة باعتبارها مؤسسة ناظمة للمجتمع فشروط إقامتها وإضفاء الشرعية على النظام السياسي وشرعية تولي السلطة فيه هي أن يكون النظام قائماً بصورة حقيقية على الإرادة الشعبية⁽⁶⁷⁾.

إن النظم السياسية القائمة حالياً التي قامت على الإرادة العامة للمجتمع وعُتِرت عن نفسها بواسطة آليات السلطة من الانتخابات والاستفتاءات العامة وفي الأطر كلها المكوّنة لنظام المجتمع من مستوى الوحدات الصغرى بالقرى والبلدان وإلى مستوى المجتمع ككل، تُعتبر بنظر الشيخ محمد مهدي شمس الدين مبرئة شرعاً للحكم والناس على حد سواء، وبالتالي فإن المساس بها يعتبر مساً بالنظام العام المؤدي إلى الفوضى، وهذا خلاف الشرع⁽⁶⁸⁾.

يرى الشيخ أخيراً أن الديمقراطية هي «أحسن القول الغربي»، وهي إنجاز تاريخي ناجح لإدارة المجتمع وتداول السلطة وتوفير الخدمات للمواطنين وإطلاق الإمكانيات والإنجازات الفنية والإبداعية مثل الموسيقى والأدب. ويدعو الشيخ إلى تجنب المواقف الإطلاقية، علينا أو عليهم، أو على أي حضارة أخرى.. فالخير في كل حضارة هو «أحسن قولها»⁽⁶⁹⁾.

ثاني عشر: حزب الله والمقاومة الإسلامية

لم يكن من الممكن أن ينجح تشكيل حزب الله لولا الاحتلال الإسرائيلي (1982) وتحالف بعض اللبنانيين معه، ولولا انهيار منظمة التحرير الفلسطينية وخروجها من بيروت والجنوب، ولولا الحرب السورية على منظمة التحرير لإخراجها من البقاع أولاً، ثم من الشمال (1983 - 1985)، لذلك لم يقرر

(67) شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ص 410.

(68) شمس الدين، جريدة السفير، مقابلة بتاريخ 1997/1/9.

(69) شمس الدين، العلمانية، ص 251-252.

الإيرانيون الإعلان عن تشكيل حزب الله رسميًا قبل انتهاء تفاعلات الامور المذكورة أعلاه.

إن انطلاق حزب الله بدعم إيراني كبير (الرسالة المفتوحة في 16 شباط/ فبراير 1985) مع دخول حركة أمل دائرة الإمساك بالموقع الشيعي في السلطة السياسية (منذ انتفاضة 6 شباط/ فبراير 1984 التي جعلت أمل والوحدات الشيعية في الجيش اللبناني تسيطر على العاصمة بيروت)، ثم التحول الكبير في الاتحاد السوفياتي بعد صعود غورباتشوف (1985) وفي أثر ذلك تصفية مواقع التدخل الروسي في العالم الثالث عمومًا، والبلدان العربية خصوصًا، ما سمح بحدوث تحولات سياسية عميقة في العديد من الدول (عدن - الجزائر - السودان - العراق وحتى سورية..)، إن كل ذلك عجل بحصول تطورات هي أشبه بانقلابات جذرية، حيث شهدت الفترة بين عامي 1985 و1988 مسارعة سورية للإمساك بالورقة اللبنانية عبر سلسلة من الهجمات كان الاتفاق الثلاثي أبرزها⁽⁷⁰⁾. لكن هذا الإمساك كان يستدعي تصفية النفوذ الفلسطيني تمامًا، ما جعل المراقبين والمحليلين يضعون سلسلة الاغتيالات التي طالت الكوادر الفتحاوية التي كانت تحاول إطلاق مقاومة إسلامية سنية في سلة المسعى السوري: من عصمت مراد وخليل عكاوي ومصطفى كردية ورفاقهم في طرابلس، إلى سمير الشيخ وعائلته في بيروت، إلى علي أبو طوق في مخيم شاتيلا وانتقلت الاغتيالات إلى القيادات السنية الرسمية مثل الشيخ الدكتور صبحي الصالح والمستشار محمد شقير والصحافي سليم اللوزي والنائب ناظم القادري، وصولًا إلى مفتي لبنان الشيخ حسن خالد... غير أن أبرز وأخطر تلك المحطات كانت حرب المخيمات بين حركة أمل والفلسطينيين (1985 - 1988) التي كانت امتدادًا لحرب طرابلس بين أنصار عرفات وأنصار سورية... وترافق معها الإمساك السوري بالحزب القومي السوري (1987 - 1988) بعد اغتيال محمد سليم وإيلي الجقل وتوفيق الصفدي ومقتل العشرات في حرب داخلية بمنطقة

(70) اتفاق وقع في دمشق برعاية سورية مباشرة بين قادة الميليشيات اللبنانية وقام على توزيع النفوذ والسيطرة على البلاد.

الكورة في شمال لبنان.. وصولاً إلى حملة اغتيال كوادر الحزب الشيوعي (1986 - 1987)، في بيروت والجنوب (ميشال واكد وحسين مروة وحسن حمدان وخليل نعوس وسهيل طويلة ونور طوقان...)، وأخيراً حرب بيروت في شباط/فبراير 1987 والتي أعادت القوات السورية إلى العاصمة، وتخللتها مذبحة شارع فتح الله الشهيرة ضد حزب الله التي فسرت يومها على أنها رسالة أو إشارة إلى الأميركيين والإسرائيليين إن الدخول السوري وحده قادر على لجم الحزب والإسلاميين وعلى تحرير الرهائن الغربيين. أدت هذه التطورات مجتمعة إلى تشكل وضع جديد في لبنان بدأ مع توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين إيران والعراق (تموز/يوليو 1988) ولم ينته مع انهيار الاتحاد السوفياتي (1990)، أو حرب الخليج الأولى التي اشتركت فيها سورية إلى جانب قوات التحالف الغربي بقيادة أميركا (1991). هذه الأوضاع والأجواء هي التي مهدت ورسمت طريق اتفاق الطائف. وكان قد رافقه ظهور الحلف الأمريكي - السوري في وجه العماد ميشال عون من جهة، كما في وجه عرفات من جهة أخرى. ولا بد هنا من التذكير بأن الطائف كان برعاية أميركية - سعودية - سورية، ونتج منه ترسيم جديد للقوى والتحالفات والمواقع، في لبنان، بين سورية وإيران والسعودية.

ليس المجال هنا لتحليل أحداث 1985 - 1991 التي سبقت ومهدت لانفاق الطائف. لكن أبرز ما فيها هو الصراع الشيعي - الشيعي المسلح بين حركة أمل وحزب الله (1988 - 1991) الذي كان سببه المعلن رفض حزب الله للقرار 425 الصادر عن مجلس الأمن في آذار/مارس 1978 الذي يدعو إلى انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان ويشرعن وجود القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة.. ونتج من هذه الحرب الداخلية 2500 قتيل من الطرفين ومن المدنيين الشيعة في الضاحية الجنوبية والجنوب والبقاع، وأدى في ما أدى إليه إلى سيطرة حزب الله على الجنوب تماماً بعد اتفاقات عدة رعتها سورية في دمشق. وما أن جاء عام 1992 حتى كان الحزب هو الجهة الوحيدة المسموح لها بالعمل في جنوب لبنان.

كانت الانطلاقة الجديدة للمقاومة الإسلامية بعد عام 1992، وصارت

وحدها المخولة بالعمل العسكري والأمني في الجنوب، ثمرة حقيقية لتوافق إيراني - سوري (مبارك عربيًا وأميريًا)⁽⁷¹⁾ حصر التمثيل الشيعي بحركة أمل وحزب الله على حساب الآخرين بمن فيهم المجلس الشيعي وإمامه محمد مهدي شمس الدين⁽⁷²⁾... وأدت وفاة الإمام الخميني وانتهاء الحرب مع العراق وولادة محور عربي - عربي جديد في وجه صدام حسين (أميركا - السعودية - الخليج - مصر) إلى انضمام سورية إلى هذا المحور... ولا بد هنا من إعادة التذكير بأن الغطاء المصري - السعودي طوال تلك المرحلة، والرضا الأميركي - الأوروبي، هو الذي أَمَن الدعم لسورية والمقاومة على السواء، إضافة إلى القبول الإيراني بعد انتصار تحالف رفسنجاني - خامنئي الإصلاحية الذي بدأ سياسة الانفتاح على الغرب وأميركا ووقف سياسة تصدير الثورة والمغامرات.. كل ذلك سمح بالدعوة إلى إنهاء الحرب في لبنان، وبالتالي فإلى اتفاق الطائف الذي وضع أسس لبنان الجديد، والذي أكد شرعية المقاومة وأعطاه حصانة الالتفاف الشعبي والإجماع الوطني... وجاءت القمة الروحية الجامعة والتاريخية في بركي في 2 آب/ أغسطس 1993 (في أثر عدوان تموز/ يوليو الكبير) ثم وثيقة اللجنة الوطنية للحوار الإسلامي - المسيحي الممثلة رسميًا للمرجعيات الروحية (في تموز/ يوليو 1995)، ثم الأداء المميز للرئيس الراحل رفيق الحريري خصوصًا في صناعة تفاهم نيسان/ أبريل 1996، وفي تدعيم التفاهم العربي - الدولي الحامي للمقاومة ولسورية معًا، كما بيانات الحكومات المتلاحقة التي شكلها، جاء كل ذلك ليحوّل الإجماع الوطني إلى حقيقة ملموسة عبرت عن التوافق على أمرين: الأول، عدم إدخال العامل الإسرائيلي في أي تناقض داخلي، أي إنهاء ذلك التاريخ الأسود والمشؤوم الذي «اضطر» فيه بعض الأطراف إلى اللجوء للعون الإسرائيلي؛

(71) يتعلق الأمر هنا بتقدير موقف سياسي خاص عن نتائج حرب عاصفة الخليج حيث حصل توافق سعودي - أميركي - سوري - إيراني - مصري، كان من نتائجه تفويض أميركي عربي لسورية بضبط الوضع في لبنان، وتفاهم سوري - إيراني بإجراء تغييرات في قيادة وسلوك حزب الله.

(72) المقصود هنا حصر التمثيل الشيعي الرسمي وليس مستوى السيطرة والسلطة وهما كانا أصلاً بيد حزب الله أولاً وحركة أمل بشكل أقل... فالتمثيل الرسمي أمام الدولة اللبنانية وأمام بقية الطوائف كما أمام الفاعليات السياسية الاجتماعية والمجتمع المدني كان بيد المجلس حتى عام 1992.

والثاني عدم طرح موضوع الانسحاب السوري قبل إنجاز التحرير من الاحتلال الإسرائيلي.. وتلا ذلك التفاف شعبي مسيحي - إسلامي حول المقاومة لم يسبق له مثيل، رافقه إعجاب شعبي وسياسي بأداء حزب الله في تلك المرحلة.

ثالث عشر: مرحلة 1992 - 2000 أو الشراكة الإيرانية - السورية - العربية

حكم المرحلة بين عامي 1992 (بدء مشاركة حزب الله في الانتخابات البرلمانية) و2000 (الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان) شراكة إيرانية سورية - سعودية محمية بغطاء عربي - دولي. ولا يمكن فهم التحول في سياسة حزب الله اللبنانية (من التبشير بالثورة الإسلامية إلى الانخراط في النظام اللبناني) إلا من خلال فهم الاستراتيجية الإيرانية الجديدة ذلك أن سقوط الاتحاد السوفياتي وتفكك حلف وارسو وانهيار النظام الشيوعي في أفغانستان واندلاع الصراعات بين فصائل الجهاد الأفغاني وتصاعد التوتر الهندي - الباكستاني مع صعود التطرف الهندوسي والإسلامي إلى السلطة في البلدين، وتوقف الحرب العراقية - الإيرانية وقيام الحملة العسكرية الدولية على العراق وما تلاها من عقوبات وحصار، كل ذلك حرر إيران من ضغط وأخطار وتحديات وسمح لها بإنتهاج سياسة هجومية جديدة بعد تعديل في نظام الحكم أطاح بالخميين اليساريين والثوريين لمصلحة البراغمتين... وفي لبنان شهدت المرحلة انكفاء الطرف المسيحي عن المشاركة السياسية وتشكيله حالة إحباط وتراجع وعدم ثقة بالوضع الذي صار يسمى بالوصاية السورية نسبة للاتفاق الأميري - السعودي - السوري على تسليم سورية شؤون لبنان مكافأة لها على الموقف من العراق وتشجيعاً لها على الانخراط في الاعتدال العربي الحليف لأميركا. واستفادت إيران من تلك الحقبة لتعزيز وضعها في لبنان فتمت إزاحة الشيخ صبحي الطفيلي من قيادة حزب الله (1991) وبعدها دخل الحزب إلى البرلمان اللبناني متحالفًا مع حركة أمل 1992 - 1996 - 2000، وصار قوة سياسية رئيسة في البلاد، تمثلت قوته والشراكة الإيرانية - السورية المحمية بغطاء عربي - دولي في تفاهم نيسان/ أبريل الذي أبرم في إثر العدوان الإسرائيلي الواسع على لبنان في نيسان/

أبريل 1996 الذي أدى فيه الرئيس الحريري (وفرنسا والسعودية بالتالي) دورًا أساسيًا كان خير غطاء للدور السوري - الإيراني في الوقت نفسه، ما سمح بانتزاع موقف عربي - دولي لمصلحة المقاومة.

شهر العسل الإيراني - العربي - الغربي هذا استمر طوال عهد الرئيس الأميركي بيل كلينتون، وتعززت فيه وتطوّرت قدرات حزب الله القتالية كما السياسية والجماعية في لبنان. واتبعت إيران سياسة البناء البطيء والقوي داخل لبنان... من الحوزات والمستشفيات والمستوصفات إلى المدارس والجامعات إلى النوادي والحسينيات والمساجد. ومن التدريب والتسليح إلى العمليات العسكرية الجهادية في الجنوب، إلى العمليات الأمنية ضد استخبارات العدو، وقد أثمر هذا العمل تحول حزب الله إلى أكبر وأقوى تنظيم سياسي - عسكري - اجتماعي في لبنان لا بل والوطن العربي.

رابع عشر: مرحلة 2000 - 2008

غير أن الأمور تغيرت بدءًا من خريف عام 2000 حيث إن المعارضة المسيحية اللبنانية وعلى رأسها بطريك الموارنة قررت أن الانسحاب الإسرائيلي ينزع حجة القبول بالوجود السوري في لبنان، وي طرح بالتالي قضية السيادة الوطنية والقرار الحر. ورأت المعارضة المسيحية في انتخاب الرئيس بوش الابن، وفي وجود الرئيس الفرنسي جاك شيراك في الحكم فرصة تاريخية للمطالبة بخروج القوات السورية من لبنان... وجاءت أحداث أيلول/سبتمبر 2001 لتطيح بالتحالف العربي - الغربي الذي كان مظلة للمقاومة في لبنان وفلسطين، الأمر الذي يفسر اختلاف المواقف العربية والغربية من انتفاضة الأقصى بين أيلول/سبتمبر 2000 (تاريخ اندلاعها) وأيلول/سبتمبر 2001 (هجوم القاعدة على أميركا)... تلا ذلك طبعًا اصطفاف عربي جديد قاده السعودية ضد النظام العراقي، الأمر الذي كان مريحًا لإيران وحزب الله، فاستمر شهر العسل اللبناني الداخلي ما استمر الغزل الإيراني - الأميركي - السعودي إذ لم تتخل إيران عن سياسة المهادنة مع أميركا والغرب، بل هي تحالفت معها في أفغانستان لإسقاط

حكومة طالبان، ونال شيعة أفغانستان وتحالف الشمال المدعوم من إيران حصة لا بأس بها في النظام الجديد في كابول... ثم تحالفت إيران مع أميركا أو سهلت لها عملية غزو العراق وإسقاط صدام حسين.. خلال ذلك بدأ الافتراق السعودي - السوري يتفاقم ومعه الافتراق الفرنسي - السوري، الأمر الذي سهل عملية انضمام الرئيس الحريري إلى المحور السعودي - الفرنسي، واقتربه من المعارضة المسيحية... وحصل اغتيال الحريري في 14 شباط/ فبراير 2005، لتبدأ مرحلة جديدة عنوانها الصراع العربي - السوري: مصر والسعودية ومعها فرنسا شيراك والإدارة الأميركية دعمت ثورة الأرز أو 14 آذار/ مارس، في حين وقف حزب الله مع سورية (8 آذار/ مارس).. وجاءت الانتخابات الرئاسية في إيران (حزيران/ يونيو 2005) بالسيد أحمددي نجاد، ليبدأ مرحلة جديدة قطعت مع السياق الإصلاحية للرئيس خاتمي، ومع مرحلة المهادنة مع الغرب وأميركا (التي افتتحها في الحقيقة الرئيس رفسنجاني منذ عام 1992).. ودخلت السياسة الإيرانية في لبنان منعطفًا جديدًا مع أحمددي نجاد آيته حرب تموز/ يوليو 2006 التي شكلت مواجهة واختبارًا بين أميركا وإيران في لبنان ومن خلاله.

خامس عشر: حزب الله والمشاركة السياسية

في وثيقة داخلية صدرت في أيار/ مايو 2007 يحدد حزب الله فهمه للسياسة كما يلي: «إن بناء مفهوم للسياسة يقوم على ربط الداخل بالخارج وأخذ ذلك في الاعتبار في رسم المواقف والبرامج السياسية هو مسألة علمية قبل أن تكون سياسية. وهذا ما لحظه حزب الله بصورة أساسية في مقاربتة للسياسة في لبنان. فالخارج هو الذي يستهلك طاقة الصراع ودينامياته وتوتراته، بينما تشكل العلاقات في الداخل دوماً على أساس التكامل. ولا يحضر الصراع داخلياً إلا حين ارتباطه بالخارج ولا يمارس عندها إلا وفق الحد الأدنى الذي تفرضه الضرورات الطبيعية للسياسة»⁽⁷³⁾.

لم تكن الصورة واضحة عند الحزب في الدخول إلى المجلس النيابي أو

(73) انظر قاسم قصير، «لهذه الأسباب يعمل حزب الله لتغيير المعادلة اللبنانية»، المستقبل،

عدمه، ما استلزم نقاشًا داخليًا موسعًا في شأن هذا الأمر «فاختارت الشورى آلية لحسم الأمر بتكليف لجنة من 12 عضوًا من أبرز الفاعليات الحزبية بمن فيهم أعضاء الشورى لصياغة الموقف النهائي المقترح». وعقدت جلسات مكثفة لهذا الشأن، وأبدى مسؤولو الوحدات المركزية آراءهم من خلال مجالسهم، فجمعت اللجنة المكلفة الآراء». «وفضّلت اللجنة استكمال النقاش ... لوضع المعطيات الكاملة بين يدي الولي الفقيه، بغية تحديد الموقف الشرعي من التعاطي مع النظام وبالأخص في مسألة الانتخابات النيابية»... «ثم جرى استفتاء سماحه الولي الفقيه الإمام الخامنئي حول المشروعية بعد تقديم اقتراح اللجنة فأجاز وأيد، عندها حسمت المشاركة في الانتخابات النيابية، ودخل المشروع في برنامج وآلية عمل الحزب»⁽⁷⁴⁾.

في عام 1993 سأل المرحوم الشيخ محمد مهدي شمس الدين قادة حزب الله: هل تريدون فعلاً لبنان؟ وإذا كان نعم فهل حقًا تريدون جمهورية ديمقراطية برلمانية لبنانية؟

اليوم فإن السؤال الذي نطرحه هو هل يريد حزب الله فعلاً المشاركة السياسية أم انه يعمل على بناء دولته الخاصة البديلة⁽⁷⁵⁾، أي دولة داخل الدولة⁽⁷⁶⁾؟ أم أنه يعمل لشيء آخر تمامًا؟

أنا أرى أن حزب الله لا يحتاج إلى اعلان برنامج لحكومة إسلامية أو لتطبيق الشريعة كما تصوّر البعض مقارنين بينه وبين غيره من الأحزاب الإسلامية العربية التي حملت هكذا مشروع. فحزب الله حزب شيعي أولاً وأخيراً، وحزب موجود في لبنان بلد الطوائف والتوازنات الطائفية الحساسة، وحزب الله صار منذ عام 2005 الممثل السياسي والأيدولوجي والعسكري والاجتماعي الشرعي والوحيد للطائفة الشيعية اللبنانية (الطائفة الأكبر عددًا). وفي ذلك يقول نواف الموسوي: «يجب أن يعمل حزب الله بحيث يشعر شيعة لبنان إنهم بحاجة

(74) قاسم، حزب الله، ص 268-269 وص 272-273

(75) بحسب كتاب شرارة، دولة حزب الله.

(76) بحسب اتهامات قادة 14 آذار.

إليه، ونحن يجب أن نستخدم كامل قدراتنا وإمكاناتنا لنصبح أقوى وأكثر تجذراً في طائفتنا، وحين تلتحم مصالح الشيعة بنا فإن ضعفنا سينعكس عليهم، لذلك سيدعموننا، يجب أن يستقر حزب الله في إطار الطائفة الشيعية، لأن وجوده في خارجها سيسهل ضربه»⁽⁷⁷⁾.

لم يكن الحزب يحتاج إلى تقديم نموذج إسلامي بديل كما هي حال حماس في غزة، ولا نموذج معارضة ديمقراطية حيوية كما هي حال الأحزاب الإسلامية في تركيا ومصر وتونس والمغرب ... إلخ. وما عاد الحزب يمثل مقاومة وطنية ضد الاحتلال بعد عام 2000، وبالتحديد أكثر بعد حرب تموز/ يوليو 2006 والقرار 1701. كما أنه لم يعد يمثل معارضة شعبية من خارج الحكم بعد عام 2005، وبالتحديد أكثر بعد حركة 7 أيار/ مايو 2008 المسلحة والاستيلاء على بيروت، واتفاق الدوحة الذي تلاها. بل صار الحزب فعلياً يُمثل الطائفة الشيعية اللبنانية وهي في قمة صعودها وحيويتها وبحثها عن الحفاظ على مكتسباتها عبر تطوير قوتها.

أمكن تحقيق التماهي بين الحزب وجمهور الطائفة في ظروف جديدة تماماً لم يسبق أن توافرت في ما سبق:

- وجود مركز شيعي قوي في إيران الشيعية يحمل استراتيجية هجومية لتأكيد مصالحه وفرض وجوده (وإيران دولة كبيرة وغنية وربما نووية).

- غياب قيادات إصلاحية تاريخية (محسن الحكيم والخوئي في العراق، موسى الصدر ومحمد مهدي شمس الدين في لبنان، خاتمي ومنتظري وكروبي وموسوي في إيران).

- تغييب النجف منذ وفاة السيد الحكيم في عام 1970، ثم تحديداً بعد حملة القتل في عامي 1979 - 1980 التي انتهت باغتيال محمد باقر الصدر

(77) مقابلة أجراها الباحث مسعود أسد الله مع الموسوي في أيلول/ سبتمبر 1997، انظر كتابه: الإسلاميون في مجتمع تعددي، ترجمة دلال عباس (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004)، ص 387.

وتشريد الآلاف من العلماء، ونشوء موقع قم الديني باعتباره بديلاً من النجف منذ عام 1980، ثم باعتباره مركزاً وحيداً للشرعية الدينية الشيعية.

- خروج منظمة التحرير الفلسطينية حامية السُّنة في لبنان بعد سلسلة حروب بين عامي 1982 و1988⁽⁷⁸⁾.

- الصعود المالي والعسكري لإيران والحزب ووصول أحمددي نجاد ومعه الحرس الثوري والتيار المهدوي إلى السلطة في إيران.

- انهيار النظام الإقليمي العربي منذ حرب الكويت (1990 - 1991).

- انهيار التوازنات الاستراتيجية الدولية منذ سقوط الاتحاد السوفياتي في عام 1991، ثم بعد ذلك 11 أيلول/سبتمبر 2001 فالحرب الأميركية على الإسلام وعلى إيران.

- صعود الشيعة والأكراد في العراق بعد سقوط نظام صدام في عام 2003.

- انهيار الوضع المسيحي في لبنان بعد 25 سنة من الحرب الأهلية.

- انهيار الوضع السُّني اللبناني باغتيال الرئيس الحريري (14 شباط/فبراير 2005).

- أزمة النظام المصري من جهة، وأزمة الوضع السعودي والباكستاني من جهة أخرى، مع سقوط النظامين العراقي والأفغاني، وصعود القاعدة، كل ذلك طرح أزمة الشرعية السُّنية (قبل الربيع العربي).

- خروج الجيش السوري من لبنان وانهيار المعادلة اللبنانية الداخلية⁽⁷⁹⁾.

(78) هي وظيفة جانبية ضمنية بالنسبة إلى منظمة التحرير، لكنها كانت وظيفة رئيسة وحاسمة بالنسبة إلى سُنّة لبنان في تلك الأيام.

(79) «مصادر قيادية في حزب الله تؤكد أن قيادة الحزب اتخذت خلال عدوان تموز/يوليو 2006، وفي ضوء المعطيات التي توافرت لديها آنذاك، قراراً حاسماً بتغيير المعادلة السياسية الداخلية واعتماد كل الوسائل والأساليب الدستورية والشعبية لتحقيق هذا الهدف مهما بلغت التضحيات، وأنه لا يمكن إبقاء المعادلة التي كانت قائمة بعد الخروج السوري من لبنان» انظر: قاسم قصير، موقع ناو لبينانون، 2007/5/15.

من هنا نقول إن استراتيجية حزب الله الفعلية ليست إقامة دولة إسلامية، فهذه الدولة موجودة في إيران ؛ ولا المشاركة السياسية الديمقراطية في الحكم، إذ إن المشاركة الفعلية تعني المسؤولية الكاملة عن الكل؛ فيما المشاركة بعرف الشيعة السياسية هي التقاسم (partage) لا ال (participation). وهذا جعلنا نسمي سياسة حزب الله بالشيعة السياسية التي تعمل على استراتيجية للهيمنة تسمح لها بأن تكون اللاعب الأوحـد في البلاد... وقد مر الحزب على صعيد تطبيق استراتيجية الهيمنة بمرحلتين:

- مرحلة التمهد والدعوة للجمهورية الإسلامية في لبنان بين عامي 1980 و1992، عنوانها: الرسالة المفتوحة - الموقف السلبي من الميثاق والكيان اللبناني ومن الدستور ومن الجمهورية الديمقراطية البرلمانية - الموقف السلبي من الحوار الإسلامي - المسيحي - الموقف السلبي من كل أشكال المشاركة في الحكم - الصراع المسلح مع حركة أمل - التأسيس الكامل لمجتمع ودولة خارج المجتمع والدولة.

- مرحلة الدخول التدريجي في الحكم عبر استراتيجية المشاركة السياسية 1992 - 2005 التي هي في الواقع استراتيجية تحقيق الهيمنة الطائفية (أو الشيعة السياسية) المرتكزة على العوامل كلها المذكورة أعلاه، والمستفيدة خصوصًا من عاملي العدد والقوة المسلحة.

إلا أن هذه الشيعة السياسية الجديدة تحمل سمات خاصة تجعلها تختلف عن المارونية السياسية القديمة، وذلك لأسباب عدة:

- المارونية السياسية (باعتبارها مشروع هيمنة لطائفة محددة) ورثت دولة حديثة كانت تحضنها فرنسا (السيطرة الفرنسية 1920 - 1946) وتشكل لها إدارة شبه كفوءة. في حين أن الشيعة السياسية ترث دولة فاشلة شبحية، وإدارة فاسدة رثة ومنهارة بعد 30 عامًا من الحروب الأهلية.

- المارونية السياسية جاءت في ظرف إقليمي ودولي (1945 -

1970) ساعد في بحبوحة اقتصادية ونمو اجتماعي وانتشار للتعليم الثانوي والجامعي، أفرز طبقة وسطى متعلمة ودينامية، ومن الطوائف كلها. في حين أن الشيعية السياسية تأتي في ظرف انحسار النمو الاقتصادي والاجتماعي، وانهيار الطبقة الوسطى المدنية، وتريف المدينة، وانهيار في مستوى التعليم، وأزمة خدماتية خانقة، وصعود الهويات الضيقة (العشائرية والمذهبية) في كل مكان.

- أعطى النظام العربي الرسمي آنذاك شرعية لدور لبنان الكومبرادوري في محيطه العربي ما سمح للمارونية السياسية من تحقيق اختراقات اقتصادية وتجارية في أكثر من دولة عربية أتاح لها الاستفادة من هجرة الشباب اللبناني إلى دول الخليج وأفريقيا كما إلى أوروبا والأميركتين... فائض التحويلات الخارجية هذا شارف على النضوب مع تفاقم أزمة الوجود الشيعي في بلدان الخليج والعالم بسبب الموقف من إيران وحزب الله.

- في زمن المارونية السياسية كانت الثقافة الحداثوية هي القاسم المشترك بين نخب متعلمة من مختلف الطوائف، أما اليوم فلإن ثقافة القبيلة والعشيرة والطائفة والمذهب هي الغالبة، فضلاً عن ثقافة الحرب والاحتراب والفتنة والتكفير والتصلب والحدية في التعامل مع الآخر المختلف ومع التعددية.

- سمحت الديمقراطية الليبرالية (بفضل تشريع وقونة التعدد الطائفي) بتحول لبنان إلى منطقة حريات إعلامية وسياسية لم توجد في غيره، الأمر الذي لا يستقيم مع سيطرة حزب الله. فالشيعية السياسية (نسخة حزب الله) لا تنفصل عن فكر المهدوية الإيرانية وعن صعود التطرف الأصولي في الجانبين السني والشيعي، ولذلك فإنها محكومة بالأصولية وقمع الحريات.

عرف حزب الله منذ البداية أنه لا يستطيع في بلد مثل لبنان متعدد الطوائف ومحاط برعاية عربية ودولية الإمساك بزمام السلطة والحكم بشكل مباشر⁽⁸⁰⁾.

علاقات الحزب الدولية والعربية متوترة مع الدول كلها ذات الدور أو الحضور في لبنان (باستثناء سورية وإيران). كما لا طاقة له على الاحتلال المباشر لمواقع السلطة وإدارة الكيان اللبناني مباشرة، ليس لضعف أو خلل في جهازه الإداري وإنما لأنه لا يريد حمل مسؤولية هكذا إدارة مباشرة في حين أنه يجني كل ثمارها بشكل غير مباشر. لذا استعاض عن ذلك باستراتيجية اللاعب المهيمن الذي يستطيع أن يفرض أجندته ويحقق كامل مصالحه من دون الحاجة إلى التورط المباشر في تحديات إقليمية ودولية وداخلية.

من سياسات الحزب أيضاً الإبقاء على التشكيلة الدينية والطائفية الموزعة على المناصب الحكومية والسيادية، لكن دون أن تملك هذه القيادات أي سلطة حقيقة تمارسها قبل العودة إلى موافقة الحزب أكان من خلال إمساكه الفعلي بمواقع السلطة الفعلية (التعطيل في الحكومة والبرلمان والتهديد بالشارع في كل حين، فضلاً عن السلاح الممنوع الكلام عنه وفي شأنه)، أو في المواقع الإدارية الرئيسة أو من خلال قوته الفعلية: الغلبة الشيعية العددية والتوزع والانتشار الجغرافي الاستراتيجي والتماسك الايديولوجي - العسكري - الأمني والصلابة الدينية العقائدية والقدرات المالية واللوجستية الهائلة ... إلخ.

لكل هذه الأسباب لم يطور الحزب (ولا يستطيع) مشاركته السياسية في

(80) بعد انسحاب القوات السورية من لبنان في نيسان/أبريل 2005 شعر حزب الله بأنه مضطر إلى المشاركة في الحكومة لتأمين توازن بين القوى اللبنانية المختلفة وحماية موقع لبنان الدقيق في المعادلة الإقليمية. تؤكد الورقة التي كتبها رئيس المركز الاستشاري في الحزب النائب الحالي علي فياض «أن الحزب مصر على التمسك بالنظام السياسي اللبناني الذي تستند ديمقراطيته إلى قاعدة التوافق، وأنه يؤيد دولة قوية ومركزة» (فياض علي، «حزب الله والدولة: المواءمة بين الاستراتيجية الوطنية والدور الإقليمي»، انظر: www.dirasat.net/ar/actdetails.php?cermony=14

الحكم إلى مشروع لبننة حقيقي من جهة، كما لم يطور (ولا يستطيع) وضعه التنظيمي الداخلي بشكل ديمقراطي من جهة أخرى، فهو ليس حزباً ديمقراطياً معارضاً من داخل السلطة، حيث إنه لا يفعل سوى تعطيل هذه السلطة والتنعم بامتيازات الحكم في آن معاً؛ وهو ليس حزباً ثورياً معارضاً من خارج السلطة، إذ هو لا يشارك في السلطة فحسب بل هو الحزب الأقوى والأقدر على فرض شروطه من داخلها ومن خارجها في آن معاً؛ وهو ليس مقاومة بالمعنى المعروف للمقاومة الوطنية التحريرية، إذ هو صار أشبه بالجيش النظامي الكامل العدة والتسليح والخاضع لقيادة عمليات مركزية.

إنه اللاعب الاستراتيجي الأقوى والأقدر في لبنان والوطن العربي، وهذا يتيح له أن يكون اللاعب الأقدر على ممارسة الهيمنة الكاملة على لبنان من خلال تقاسم معين للسلطة يفرض فيها منطقته بالقوة المسلحة (وهذا غير معنى المشاركة العادلة)⁽⁸¹⁾.

المراجع

كتب

- الإمام والإمامة عند الشيعة. تحقيق يوسف أيش. بيروت: دار الحمراء، 2003.
- توفيق، فادي. بلاد الله الضيقة: الضاحية أهلاً وحزباً. بيروت: دار الجديد، 2005.
- بويار، نيكولا دوت. اليسار المتحول للإسلام: قراءة في حالة الكتبية الطلابية لحركة فتح. مصر: منشورات مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2010.

(81) انتهت الدراسة قبل حصول التطور الخطير المتمثل مؤخراً في مشاركة حزب الله الحربية القتالية الكبيرة في الدفاع عن نظام الرئيس السوري بشار الأسد واستخدامه التعبئة المذهبية القصوى في هذا السبيل... ما ينذر بمرحلة مضطربة قد تطيح بكل ما بناه الحزب (وإيران) في لبنان والمنطقة العربية.

الجسر، باسم. الصراعات اللبنانية والوفاق (1920 - 1975). بيروت: دار النهار، 1987.

الحركات الإسلامية في لبنان. بيروت: [الشراع، 1984].

زين، زين نور الدين. الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان. بيروت: دار النهار، 1977.

الزين، علي. للبحث عن تاريخنا. بيروت: [د. ن، 1973].

رفسنجاني، هاشمي. حياتي. بيروت: دار الساقى، 2005.

السيف، توفيق. ضد الاستبداد: الفقه السياسي الشيعي في عصر الغيبة: قراءة في رسالة تنبيه الأمة وتنزيه الملة لشيخ الإسلام الميرزا محمد حسين الغروي النائيني. بيروت: المركز الثقافي العربي، 1999.

الضيقة، حسن. تجربة الكتابة التاريخية الماركسية: قراءات في أزمة المنهج والنظرية. بيروت: معهد الإنهاء العربي، 1981.

شرارة، وضاح. دولة حزب الله: لبنان مجتمعًا إسلاميًا. بيروت: دار النهار، 1996.

شفيق، منير. الإسلام في معركة الحضارة. بيروت: [طبعة دار الإيمان]، 1980.

_____. شهداء ومسيرة. [بيروت]: [د. ن]، 1983.

شمس الدين، محمد مهدي. في الاجتماع السياسي الإسلامي. بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، 1992.

_____. نظام الحكم والإدارة في الإسلام. ط. 7. بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، 2000.

_____. ط. 2. بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، 1990.

_____. الوصايا. بيروت: دار النهار، 2002.

الصليبي، كمال. بيت بمنازل كثيرة: الكيان اللبناني بين التصوّر والواقع. ترجمة عفيف الرزاز. ط. 4. بيروت: دار نوفل، 2007.

- عامل، مهدي. نقد الفكر اليومي. بيروت: دار الفاربي، 1988.
- فحص، هاني. الشيعة والدولة في لبنان: ملامح في الرؤية والذاكرة. بيروت: دار الأندلس، 1996.
- قاسم، نعيم. حزب الله: المنهج - التجربة - المستقبل. بيروت: دار الهادي، 2009.
- القش، سهيل. في البدء كانت الممانعة: مقدمة في تاريخ الفكر السياسي العربي. بيروت: دار الحداثة، 1980.
- الكاتب، أحمد. تطور الفكر السياسي الشيعي: من الشورى إلى ولاية الفقيه. بيروت: دار الجديد، 1998.
- كديور، محسن. نظريات الحكم في الفقه الشيعي: بحوث في الإمامة وولاية الفقيه. بيروت: دار الجديد، 2000.
- كوثراني، وجيه. الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي. بيروت: مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، 1986.
- _____. بين فقه الإصلاح الشيعي وولاية الفقيه: الدولة والمواطن. بيروت: دار النهار، 2006.
- اللهي، مسعود أسد. الإسلاميون في مجتمع تعددي. ترجمة دلال عباس. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.
- المولى، سعود. العدل في العيش المشترك. بيروت: جامعة القديس يوسف، معهد الدراسات الإسلامية المسيحية، 2003.
- _____. ممارسة الوحدة في التنوع. بيروت: جامعة القديس يوسف، كلية العلوم الدينية، 2010.
- نويهض، وليد. السلطة والحزب: مقالان في الرد على الماركسية. القاهرة: دار الزهراء للإعلام العربي، 1988.

اليزدي، محمد تقي المصباح. أسئلة وردود. ترجمة ماجد الخاقاني. بيروت:
دار التعارف، 2004.

مؤتمرات

الرفاعي، عبد الجبار. «مفهوم الدولة في مدرسة النجف: سياقات المفهوم وتحولاته في التاريخ القريب من الشيخ النائيني إلى السيد السستاني». ورقة بحثية قدمت إلى: ندوة أولويات الإصلاح في العالم الإسلامي: الدولة والمواطنة، إسطنبول، 1 - 2 كانون الأول/ ديسمبر 2010، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، والجمعية التركية العربية للعلوم والثقافة والفنون.

المولى، سعود. «رفاق النجف الثوريون». ورقة قدمت إلى: مؤتمر مكانة النجف الفكرية والعلمية والدينية، معهد العالم العربي، باريس - فرنسا، 21 - 22 آذار/ مارس 2013.